الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــوع

دور التكتلات الاقتصادية في تنمية التجارة العربية البينية دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ما بين 2015–2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
سلامة وفاء

الأستاذ المشرف:
بن عبيد فريد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بن بريكة الزهرة	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بن عبيد فريد	أستاذ تعليم عالي	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	شناقر وردة	أ.محاضر(أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــــوع

دور التكتلات الاقتصادية في تنمية التجارة العربية البينية

دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ما بين 2015–2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
سلامة وفاء

الأستاذ المشرف:
بن عبيد فريد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بن بريكة الزهرة	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	بن عبيد فريد	أستاذ تعليم عالي	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	شناقر وردة	أ.محاضر(أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿لا يَشْكُرُ الله مَنْ لا يَشْكُرُ النَاسَ﴾ صدق رسول الله

(رواه أحمد والبخاري وصححه الألباني)

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على قلبي رحمه الله وغفر له واسكنه فسيح جناته.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، الى التي إن قصرت عاتبت وان فترة شجعت, تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين ورحمها برحمته الواسعة وغفر لها واسكنها فسيح جناته.

إلى من شاركني لحظات التعب وكان دعما لي بكلامه دائما، إلى من سكن الروح والفؤاد بحبه وطيبة روحه إلى من يعرفني كما أعرف نفسي إلى صاحب القلب الأبيض زوجي رفيق دربي.

إلى فلذات كبدي "أحمد حبيب وحاتم تميم" وصغيرتي حبيبة روحي وقلبي ورفقة دربي طفلتي "وتين" أطفالي الذين كل ما سمعت ضحكاتهم وكلماتهم ارتاح قلبي وخاطري وهان تعبي.

إلى الأرواح الطيبة التي فقدناها ولن تعود لكنها تسكن داخلنا رحمهم الله

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أُدخل على قلبهم شيئا من السعادة

إلى إخوتي وأخواتي يا من شددتم عضدي وتقاستم معي عبء الحياة؛ إلى أصدقائي المخلصين في كل مكان كل باسمه، وإلى زملائي في العمل الذين كان بمثابة سفينة النجاة وشاطئ الراحة لي عند التعب، إلى كل من ساعدني في عملي ولو بكلمة طيبة، كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: **"بن عبيد فريد"** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،

وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في

أشياء أخرى...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكتلات الإقتصادية في تنمية التجارة البينية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة ما بين 2015-2020 بالإضافة إلى تقصي واقع التجارة العربية البينية والتكتلات الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي والوقوف على أهم أهداف ومعوقات تنمية التجارة العربية البينية، وكذا عوامل نجاح عملية التكتل وأهم التكتلات في العالم، بالإضافة إلى دراسة حالة التجارة البينية العربية لدول المجلس الست، بالاعتماد على الاستقراء تارة والاستنباط تارة أخرى. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل لجميع إحصاءات التقارير الخاصة بالصندوق النقد العربي، وبعد جمع البيانات ووضعها في جداول تم تحليل النتائج المتوصل إليها ومن أبرزها:

- ✓ أهم أهداف نشأة دول مجلس التعاون الخليجي هي تحقيق التنمية والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وكذلك وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.
- ✓ من بين أهم الصعوبات التي تواجه مسيرة التكتلات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي هي اعتمادهم المفرط على قطاع النفط خاصة في ظل التوجه العالمي لمجال الطاقات المتجددة، وكذا التبعية الاقتصادية باعتبارها مصدرة للنفط ومستوردة للسلع الغذائية والاستهلاكية.
- ✓ تذبذب في قيمة التبادل التجاري والميزان التجاري خلال فترة الدراسة حيث كانت أعلى قيمة في 2018 وأقلها سنة 2020 بسبب تأثيرات جائحة كورونا.
- ✓ تعتبر دولة الإمارات أكثر محرك للتجارة البينة العربية داخل التعاون.
- ✓ ترتيب الدول حسب تصديرها للسلع مع الدول المتكتلة معها كالتالي: الإمارات أولا، ثم السعودية، عمان، البحرين ثم الكويت وأخيرا قطر.
- ✓ يعاني المجلس بعض المشاكل في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة بسبب الأزمة الخليجية التي حدثت بين دولة السعودية والإمارات وقطر.

ومن خلال كل هذا توصلت الدراسة إلى أن التكتل بين هذه الدول الست حقق نجاحات عديدة رغم العراقيل التي واجهته حيث أنه ساهم في تطوير التجارة البينية بينهم وكذا التخصص في تصدير بين بعض الدول وتخفيف من حدة الأزمة الخليجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة العربية البينية، التكتلات الاقتصادية، مجلس التعاون الخليجي، الواردات والصادرات.

summary:

Through this study, we seek to identify the role of economic blocs in the development of intra-Arab trade in the GCC countries for the period between 2015 and 2020, in addition to investigating the reality of intra-Arab trade and economic blocs in the GCC countries, and to identify the most important objectives and obstacles to the development of intra-Arab trade, as well as factors of success of the bloc process and the most important blocs in the world, in addition to studying the case of intra-Arab trade in the six GCC states, depending on extrapolation at times and deduction at other times. In order to achieve the objectives of the study, the comprehensive survey method was relied on for all the statistics in the reports of the Arab Monetary Fund:

- ✓ The most important goals of the establishment of the Gulf Cooperation Council countries are to achieve development, integration, and interdependence among the member states in all fields in order to reach their unity, as well as to establish similar systems in various fields including economic and financial affairs, trade, customs, and transportation, educational and cultural affairs, social and health affairs, and media affairs. and tourist.
- ✓ Among the most important difficulties facing the economic blocs of the Gulf Cooperation Council countries is their excessive dependence on the oil sector, especially in light of the global trend in the field of renewable energies, as well as their economic dependence as an oil exporter and an importer of food and consumer goods.
- ✓ fluctuation in the value of trade exchange and the trade balance during the study period, as it was the highest value in 2018 and the lowest in 2020 due to the effects of the Corona pandemic.
- ✓ The UAE is considered the most important engine of Arab inter-trade cooperation.
- ✓ The arrangement of countries according to their export of goods with the bloc countries is as follows: UAE first, then Saudi Arabia, Oman, Bahrain, Kuwait, and finally Qatar.

- ✓ The Council has suffered from some problems in the last three years of study because of the Gulf crisis that occurred between Saudi Arabia, the Emirates, and Qatar.

Through all this, the study concluded that the bloc between these six countries achieved many successes despite the obstacles it faced, as it contributed to the development of intra-trade between them as well as specializing in exporting between some countries and mitigating the severity of the Gulf crisis.

Keywords: inter-Arab trade, economic blocs, Gulf Cooperation Council, imports and exports.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	مراحل درجات التكتلات الاقتصادية	13
02	خصائص كل مرحلة من مراحل التكتل الاقتصادي	14
03	إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون (2015-2020)	28
04	حجم التبادل التجاري والميزان التجاري لدول مجلس التعاون (2015-2020)	32-31
05	حجم صادرات دول مجلس تعاون الخليجي للفترة ما بين 2015-2020	33
06	تطور حجم الصادرات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020	35
07	تطور حجم الصادرات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020	36
08	تطور حجم الصادرات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020	38-37
09	تطور حجم الصادرات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020	39-38
10	تطور حجم الصادرات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020	40
11	تطور حجم الصادرات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020	41
12	تطور حجم الواردات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020	42
13	تطور حجم الواردات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020	43
14	تطور حجم الواردات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020	45-44
15	تطور حجم الواردات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020	46-45
16	تطور حجم الواردات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020	47-46
17	تطور حجم الواردات لدولة كويت للفترة ما بين 2015-2020	48-47

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	درجات التكتلات الاقتصادية	14
02	خريطة تمثل الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي	24

قائمة الرسوم البيانية

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون (2015-2020)	28
02	حجم التبادل التجاري والميزان التجاري لدول مجلس التعاون (2015-2020)	32
03	حجم صادرات دول مجلس تعاون الخليجي للفترة ما بين 2015-2020	34
04	تطور حجم الصادرات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020	35
05	تطور حجم الصادرات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020	37
06	تطور حجم الصادرات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020	38
07	تطور حجم الصادرات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020	39
08	تطور حجم الصادرات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020	40
09	تطور حجم الصادرات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020	41
10	تطور حجم الواردات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020	43
11	تطور حجم الواردات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020	44
12	تطور حجم الواردات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020	45
13	تطور حجم الواردات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020	46
14	تطور حجم الواردات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020	47
15	تطور حجم الواردات لدولة كويت للفترة ما بين 2015-2020	48

قائمة الملاحق

رقم	العنوان
01	**اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2015**
02	**اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2016**
03	**اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2017**
04	**اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2018**
05	**اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2019**
06	**اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2020**
07	**تصريح شرفي خاص بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث**

مقدمة عامة

تمهيد:

لقد أدت التغيرات والتطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي والسياسي لدول في جميع أنحاء العالم،لا للمطالبة ببناء نظام اقتصادي دولي جديد متماسك، الأمر الذي أدى لظهور العديد من التكتلات الإقليمية في مجال الصناعة والتجارة وسوق الأموال، والتي منحت لدول المتكتلة والمتعاونة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات.

أمام هذه الظروف، أصبحت الدول العربية في خطر يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا، وأنماطا مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة، حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد، من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والخسائر التي سوف تتعرض لها بسب الضغوطات الخارجية من الدول الأخرى.

فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية، واقترابها من بعضها، بالإضافة إلى وحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات، والأهم من ذلك توفر الثروات الاقتصادية وتكاملها، يجعلها تحوي كيانا طبيعيا لتحقيق التكامل، لكن غياب التنظيم الجيد والتخطيط المنسق آل دون بناء وطن عربي موحد.

إلا أنه وعلى الصعيد الرسمي، لا ننكر جهود الدول العربية في محاولة إقامة بنيان تشريعي ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك، الذي لا يجوز الاستهانة به، ذلك أن الجهود الرسمية العربية في التكتل الاقتصادي سبقت زمنيا جهود التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية التي أطلقتها اتفاقية روما.

فاحتلال موقع استراتيجي مهم بين التكتلات الإقليمية، كان ولا يزال من بين اهتمامات الدول العربية .حيث أن مواجهة هذه التكتلات أو على الأقل التأقلم معها، يخضع إلى ترتيب محكم وتنظيم مدروس، لا سيما في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التكامل ومن ثمة التكتل، فمن خلاله تسعى الدول العربية لتنمية التجارة العربية البينية باعتبارها مدخلا أساسيا في التكامل الاقتصادي العربي الذي يحقق عن طريق التكتلات المقامة فيما بينهم.

إشكالية البحث:

نظرا لأهمية التكتلات الاقتصادي من جهة، والتجارة من جهة أخرى، سواء بالنسبة لمستقبل الدول الأجنبية أو العربية، أو بالنسبة لعلاقات الدول فيما بينها وكذا القدرة الإنتاجية لكل منها وقوتها في التحكم في مجال الصناعة والتجارة. و سيكون اهتمامنا في هذ ه الدراسة منصبا على دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة مابين 2010-2020، لذلك نحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

كيف تساهم التكتلات الإقتصادية في تنمية التجارة البينية العربية بصفة عامة وفي دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة؟

ويندرج ضمن الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للتجارة العربية البينية دوافع تسعى لتحقيقها؟
- هل توجد عوامل مساعدة في تنمية تجارة العربية البينية؟
- هل توجد تحديات أمام التجارة العربية البينية؟
- هل تقتصر التكتلات الاقتصادية في تنمية جانب الصادرات بين الدول العربية؟

الدراسات السابقة:

سنحاول في دراسة السابقة التطرق لدراستين من كل متغير وكذا دراسة تشمل المتغيرات مع بعضهم البعض كالتالي:

دراسات تتعلق بالتكتلات الاقتصادية:

- ✓ دراسة الأولى: (محمود، 2010/2009) جاءت بعنوان التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة،مع التركيز على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحيث استطاعت هذه الدول أن تحقق

انجازات هامة في سبيل الاندماج والتكامل الاقتصادي بينها، وقد قطعت أشواطا كبيرة في توحيد السياسات الاقتصادية بينها، وقد توصلت الدراسة إن العولمة الاقتصادية هي مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية، تهدف إلى تحقيق وحدة العالم اقتصاديًا وأن التكامل الاقتصادي وسيلة مهمة لزيادة وتعزيز القوة التفاوضية للدول، وموقعها على الساحة الدولية ، كما انه وسيلة لحل العديد من المشاكل الاقتصادية والتجارية، كما أن التجمعات الإقليمية تعتبر وسيلة فعالة لموازنة الاستقطاب الدولي الذي تحاول فرضه الدول الكبرى.بالإضافة إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الأخيرة حقق نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرته التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في مطلع العام 2003، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة في عام 2007، وإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والمتوقع في عام 2010. كما دول المجلس تبذل جهدا كبيرا نحو تعزيز التكامل الاقتصادي، وزيادة التعاون المستمر في مختلف المجالات ،وذلك لمواجهة مختلف التحديات الداخلي والخارجية،وفي مقدمتها ظاهرة العولمة وتداعياتها

- ✓ دراسة الثانية: (الوافي، 2006-2007) بعنوان التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم هذه التكتلات الإقليمية في العالم، وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، ومدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وأهمها **أن** هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعليم عن طريق الخبرة وجهود البحث

والتطوير، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف

دراسة تتعلق بالتجارة العربية البينية:

- ✓ دراسة أولى: (بن يونس و صافي، 2021) جاءت هذه الدراسة بعنوان محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة (2004-2018)

يهدف هذا البحث إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية خلال الفترة (2004-2018)، بهدف تشخيص سياسة ملائمة لتعزيز التجارة البينية في العالم العربي، لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نماذج بانل الساكنة، وتم التعبير عن متغير التجارة البينية بإجمالي الصادرات والواردات بين الدول العربية، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد السكان بالإضافة إلى معدل التضخم وسعر الصرف الإسمي.

وتوصلت الدراسة أن النموذج الأنسب لقياس محددات التجارة البينية بالدول العربية هو نموذج التأثيرات الثابتة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تبين أن كل من نصيب الفرد الناتج وحجم السوق المحلي تؤثر بشكل إيجابي على حجم المبادلات التجارية العربية وبمرونة عالية مقارنة بالانفتاح التجاري الي كان أثره إيجابيا أيضا، في حين أثر سعر الصرف سلبيا على المبادلات التجارية.

- ✓ دراسة الثانية: (حساني، 2019)، بعنوان انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على منطقة التجارة الحرة الكبرى وأهم أهدافها، بالإضافة إلى التعرف على البرنامج التنفيذي الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما هي أهم القواعد والأسس التي يرتكز عليها، بالإضافة لمعرفة المستوى الذي وصل إليه التبادل التجاري العربي البيني بعد دخول منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى حيز التنفيذ، واستخدام الدارسة المنهج الوصفي وذلك لتعريف بماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمنهج التحليلي بالاعتماد على البيانات الإحصائية لتحليل التطور الحاصل في التجارة البينية العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التبادل التجاري العربي البيني ما زال ضعيفا وال يرقى إلى المستوى المطلوب، وذلك بسبب جملة من المشاكل والعقبات التي تحول دون نمو وتطور التجارة العربية البينية والتي تم تحديدها في هذه الدراسة، مع تقديم الحلول اللازمة والتي تساهم في التقليل أو القضاء على هذه المشاكل والعقبات.

دراسة تتعلق بمتغيرات الدراسة:

- ✓ الدراسة الأولى: (بن عيشي و بن عيشي، 2014) بعنوان تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مبينا الصعوبات والمعوقات التي واجهت مسيرة التكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح أبعاد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليلي الذي يعتمد على المزج بين المنهج الاستدلالي، القائم على الدراسة النظرية وعلى المنهج الاستقرائي القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن التجارة البينية لا زلت متواضعة، وذلك لعدة أسباب منها: غياب السياسة التجارية الموحدة، واعتمادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية.

- ✓ الدراسة الثانية: (فرقاطي و روابح، 2021)، جاءت بعنوان اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية _حالة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك-

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اثر وانعكاسات هذا التكتل على التجارة البينية لسادك، بالإضافة إلى عام إلى تحديد العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتجارة البينية، وذلك للوقوف على اثر إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية في الدول النامية خاصة في إفريقيا على التجارة البينية. وكذلك تحديد أثر قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك 1992 على تطور و انتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الأعضاء، وتحديد اثر قيام منطقة التجارة الحرة لسادك 2008على تطور و انتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الأعضاء، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل الأداء الاقتصادي باستخدام أدار التحليل الاقتصادي قبل وبعد.

وتوصلت الدراسة إلى انه وبالرغم من نجاح التكتل في زيادة حجم التجارة البينية إلا ان مجال التجارة داخل سادك محدود ما لم تحدث تغييرات هيكلية مهمة في الدول الأعضاء.

التعليق على الدراسات السابقة:

عرف موضوع التجارة البينية وكذا التكتلات الاقتصادية تداولا واسعا بين الباحثين، في المجال الاقتصادي والتجاري، حيث يلاحظ من الدراسات السابقة أن نتائج المتوصل إليها اختلفت حسب فترة و حالة الدراسة، فبالنسبة لدراسة (محمود، 2010/2009) يرى أن تكتل الذي تم بين دول الخليجية حقق نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرته التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، رغم أن دراسة (بن عيشي و بن عيشي، 2014) ترى العكس حيث دلت نتائجها على أن سعي دول مجلس التعاون الخليجي لبناء التجارة البينية لا زلت متواضعة، بسبب غياب السياسة التجارية الموحدة، واعتمادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية.

لذلك سنحاول الفصل في أهم هذه الاختلافات والبحث في دور التكتلات الاقتصادية في تنمية التجارة البينية العربية "دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا" في بحثنا هذا.

متغيرات وفرضيات الدراسة:

أولا: متغيرات الدراسة:

اشتمل البحث على نوعين من المتغيرات وذلك على النحو التالي:

- ***التكتلات الاقتصادية:*** يقصد به إزاحة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية بين الدول، وذلك من خلال وضع سياسات اقتصادية مشتركة وإيجاد نوع من تشارك في الأعمال لزيادة الإنتاجية واستفادة كل دول الأعضاء.
- ***التجارة البينية:*** يقصد بها ذلك النوع من التجارة الذي يوفر حرية تنقل السلع بين دول تشكل فيما بينها تكتل أو اندماج اقتصادي، أي أنها تمثل في مفهومها بالمنطقة التي تتشكل من مجموعة من الدول والتي تنتقل فيها السلع دون قيود جمركية.

ثانيا: فرضيات الدراسة:

تماشيا مع إشكالية الدراسة فقد تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

تنطلق الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة من فكرة نريد التأكد من صدقها وثباتها أو رفضها ونفيها تماما، تتعلق هذه الفكرة من أن وجود تكتل اقتصادي قوي قائم على أسس صحيحة سيؤدي إلى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء، مما يعني أن نجاح التجارة العربية البينة أو فشلها قد يفسر من منطلق نجاح التكتل الاقتصادي بين مجموعة الدول أو فشله وبناء عليه سوف يتم اختبار صحة هذه الفرضية من نفيها انطلاقا من وضع الفرضيات الفرعية محل الاختبار ومحاولة الإجابة عليهم.

✓ يندرج ضمن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:

1. توجد مبادرات عديدة من طرف الدول لإنجاح التكتلات الاقتصادية والسير في مواجهة التطورات العالمية وتحقيق اقتصاد ناجح.

2. تعرف التجارة البينية العربية عدة تحديات لم تمكنها من الوصول إلى ذروة نجاحها.
3. ساهمت التكتلات الاقتصادية على تحسين جانب الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي.
4. ساهم التكتل الاقتصادي الخليجي في إنجاح التجارة العربية البينية في السنوات الأخيرة.

منهجية الدراسة:

لقد تبنّت الدراسة منهجية البحث الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، لأجل بلورة الأسس ومنطلقات إطار الدراسة، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة، التي تشكّل رافداً حيوياً في الدراسة وما تتضمنه من محاور معرفية ، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج.

تصميم الدراسة:

أما بخصوص نوع الدراسة فقد تمت بناء على علاقة الارتباط بين متغير التكتلات الاقتصادية والتجارة البينية، فمن خلال الدراسة النظرية لتقارير دول مجلس التعاون الخليجي حاولت الباحثة الإلمام بكافة الوقائع والأحداث التي لها دور في ظهور متغيرات الدراسة دون التغيير فيها أو محاكاتها، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي. أما بخصوص حدود الدراسة فسنتناول كمثال دور التكتلات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في تنمية التجارة العربية البينية في فترة ما بين 2015-2020.

أهمية البحث:

لهذا البحث أهمية كبيرة تعود على الباحث والمبحوثين وكذا باحثين آخرين ونذكر من أهم أهمياته ما يلي:

تقديم إطار نظري عن التكتلات الاقتصادية والتجارة العربية البينية، وكذا معرفة دور التكتلات الاقتصادية في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتنمية التجارة ،مع التركيز على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحيث استطاعت هذه الدول أن تحقق انجازات هامة في سبيل الاندماج والتكامل الاقتصادي بينها، وقد قطعت أشواطا كبيرة في توحيد السياسات الاقتصادية بينها.

خطة مختصر للدراسة:

تم تقسيم المذكرة لفصلين مقسمين لمجموعة من المباحث نذكرها كالتالي:

الفصل الأول: التجارة العربية البينية والتكتلات الاقتصادية

قسم لمبحثين وكل مبحث قسم لخمس مطالب وكما قسمت المطالب لفروع ستوضح لاحقا في فهرس المحتويات هي كالأتي:

المبحث الأول: ماهية التجارة العربية البينية

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية

الفصل الثاني: دراسة حالة مجلس تعاون الخليج

قسم هو كذلك لمبحثين وكل مبحث قسم لخمس مطالب وكما قسمت المطالب لفروع ستوضح لاحقا في فهرس المحتويات هي كالأتي:

المبحث الأول: ماهية مجلس تعاون الخليج

المبحث الثاني: التكتل الاقتصادي في تنمية التجارة البينية العربية في مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول:
التجارة العربية البينية والتكتلات الاقتصادية

تمهيد:

إن نجاح أي دولة كانت في حل المشاكل الاقتصادية والقدرة على تحقيق هدف معين، يدل على قدرتها في التخطيط والتنظيم الجيد والجودة في اتخاذ القرارات، ولا يمكن لدول أن تحقق الاكتفاء والرفاهية الاجتماعية ما لم تفتح أبوابها إزاء العالم الخارجي من أجل تبادل السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال مع دول أخرى، ومن أجل تصل إلى ما تريده في الوقت الحالي وجب عليها أن تضع قوانين وسياسات وتبرم اتفاقيات تساعدها على التكامل والاندماج والتكتل مع الدول المجاورة لها أو الدول التي تسعى لأن تنشأ فيها سوق لها، ومن هنا سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى نوعين من المتغيرات التي دارت حولهم الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: التجارة البينة.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التجارة العربية البينية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أربع مطالب لتعرف على أهم أساسيات التجارة البينية العربية، في مطلب الأول إلى تعريفها وآليات تطويرها وفي المطلب الثاني أهدافها ودوافعها، أما المطلب الثالث فجاء بعنوان العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية أما المطلب الرابع فيحتوي على أهم معوقات التي تعرقل تنميتها.

المطلب الأول:تعريف التجارة البينية وآليات تطويرها

الفرع الأول: تعريف التجارة العربية البينية

تعد التجارة البينية العربية واحدة من أهم مؤشرات الارتباط المعزز لمسالة التكامل العربي،كما أن تنمية التجارة العربية البينية تعتبر من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، حيث اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية، وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري قد وقعت في إطار الجامعة العربية سنة 1953 ،وآخرها كان سنة 1998 بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولم يكن تنفيذ هذه المبادرات والاتفاقيات بالمستوى المطلوب، حيث تعددت الأسباب والعوائق التي وقفت في وجه التحرير الكامل للتجارة البينية العربية وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي، ولعل أبرزها عدم توفر الإرادة السياسية الكافية للتغلب على جميع المصاعب، وتأثر التعاون الاقتصادي بالخلافات السياسية القائمة بين بعض الدول العربية. (بن علية، 2019، صفحة 333)

ومنه سنحاول التطرق لمفهوم التجارة البينية أولا ثم مفهوم التجارة البينية العربية كالتالي:

يشير مفهوم "التجارة البينية إلى كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي ما. من الناحية النظرية، تفضي التجارة البينية أثرين طبقا لوجهة نظر الاقتصادي "جاكوب فينر"، والتي استخدمت فيما بعد كأساس لنظريةً إلى التكامل الاقتصادي الدولي، هما : (الشاذلي، وآخرون، 2022، الصفحات 07-06)

- ✓ الأثر الأول: خلق التجار ، أي استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الدول الأطراف بالاتفاقية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية.
- ✓ أما الأثر الثاني فهو تحويل التجارة أي تحول التجارة من البلد المصدر الأكثر كفاءة (أقل كلفة إنتاج) إلى البلد المستورد الذي ينتج السلعة محلياً بدرجة كفاءة أقل (كلفة إنتاج أكثر) من خلال تشكيل اتفاقيات تجارة حرة أو إتحاد جمركي. بالتالي تصبح أسعار السلع المتبادلة في إطار الاتفاقية منخفضة بسبب انخفاض أو انعدام التعريفة الجمركية مما يؤدي إلى اتساع عدد المستهلكين لتلك السلع، أي اتساع التجارة، بالتالي زيادة معدل الرفاه

الاقتصادي. تتحقق هذه الوفورات إذا ما قورن هذا الوضع بالتجارة مع الدول غير الأعضاء في الاتفاقية التي قد تكون منخفضة الكلفة لكن بتعريفة جمركية مرتفعة.

وتعرف أيضا على أنها تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تقع وفق منظومة سياسية وجغرافية واحدة، أي تبادل الصادرات والواردات بين الدول. (بن عيشي و بن عيشي، 2014، صفحة 136)

ومنه يمكن تعريف التجارة البينية على أنها ذاك النوع من التجارة الذي يعتمد على تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموع من الدول المتجاورة والغير متجاورة والتي تربطها علاقات سياسية جغرافية أو حتى دينية وتشكل فيما بينها تكتل اقتصادي.

أما فيما يخص التجارة العربية البينية فالمقصود بها تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تقع وفق منظومة سياسية وجغرافية واحدة وتربطهم العديد من العلاقات فيما بينهم.

الفرع الثاني: آليات تطوير التجارة العربية البينية

سعت الدول العربية منذ أوائل الخمسينات لإيجاد أشكال مختلفة من التعاون الاقتصادي والتجاري وذلك من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصاداتها، وتحقيق المصالح المشتركة وتسريع النمو الاقتصادي والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن ا لمرطقة العربية وفيما يلي عرض لخلفية تاريخية عن محاولات التجارة العربي ة: (بو حبل، 2017، الصفحات 90-91)

- ✓ 7 سبتمبر 1953 بجامعة الدول العربية تم إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإقامة وحدة اقتصادية كاملة بشكل تدريجي.
- ✓ 3 جوان 1957 بجامعة الدول العربية تم إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بن الدول العربية وإقامة وحدة اقتصادية كاملة بشكل تدريجي.
- ✓ جانفي 1964 قرر المجلس الاقتصادي المغربي بإنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
- ✓ 13 أوت 1964 بجامعة الدول العربية عقدت اتفاقية السوق العربية المشتركة لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
- ✓ 27 فيفري 1981 بجامعة الدول العربية إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية البينية).
- ✓ 25 ماي 1981 أقر المجلس الاقتصادي الخليجي عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي والهدف منه قيام تجارة بين الدول الخليجية.

- ✓ 17 فيفري 1989 أعلن الرئيس المغربي عن توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي (UMA) لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- ✓ 19 فيفري 1997 تم إقرار منطقة تجارة حرة عربية كبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وتفترض المنطقة الحرة سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء، وقد وافقت أقطار الخليج الست على هذا المبدأ، أما البلدان الأخرى فقد قدمت كل منها قائمة بالسلع التي لا ترغب في تحريرها، وبالتالي فنجاح المنطقة يتوقف على عوامل عديدة ولا تتحقق إلا إذا نفذت الدول الأعضاء في المنطقة التزاماتها وبذلت المزيد من الجهود لتذليل مختلف العقبات.

المطلب الثاني: أهداف التجارة العربية البينية ودوافعها

يتمثل الهدف الرئيسي للتجارة العربية البينية في تحقيق التكامل العربي، من خلال عدة أهداف فرعية المتمثلة في: (ثامر و عبيدة، 2021، الصفحات 453-454)

- ✓ جذب الاستثمارات العربية الأجنبية الموجه للتصدير أو المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة.
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب القوة العاملة العربية.
- ✓ المساعدة في دفع عملية تنويع الهياكل الإنتاجية للدول العربية عن طريق توسيع فرص التصدير تحقيقا للنتائج الاقتصادية المترتبة على الاعتماد على إنتاج وتصدير مجموعة محدودة من السلع الأولية.
- ✓ تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلع العربية.

إن اهتمام الدول العربية لتطوير التجارة العربية البينية، وذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية، حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي، وكذلك التصديري باعتبار هما أحد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وفي هذا السياق يمكن تقسيم الدوافع في تطوير التجارة البينية العربية إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية

1 -دوافع الداخلية: وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتتمثل في : (صغيرو، 2020/2019، الصفحات 47-48)

- ✓ ازدياد الوعي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج منتجات تغذي بها الأسواق العربية، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

- ✓ مشكلة الأمن الغذائي الذي تعاني منه الدول العربية وأصبح قضية عربية مشتركة حيث يلح وبشدة على ضرورة تكاتف وتفاعل الجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة.
- ✓ الضغوط السكانية: شهد التطور النسبي لعدد السكان في الدول العربية تزايد ملحوظ في العشرية المنصرمة وهو ما يدل على أن التحديات المرتبطة بالزيادة السريعة لعدد السكان ستبقى صعبة الحل في السنوات القادمة.
- ✓ تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من القطاعات التالية: (الصناعة، الزراعة، التجارة، السياحة) الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى، وبالتالي يتم تحقيق توازن استراتيجي على دول الاتحاد الأوروبي، التي وصلت إلى أعلى مستوى من التقدم في كل المجالات، ومن هذا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية والمخططات الصهيونية والعربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه.
- ✓ يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول الواسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة لفوائض أرس المال د الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

2 –الدوافع الخارجية: وهي الأسباب الخارجية التي افرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي: (صغيرو، 2020/2019، الصفحات 48-49)

- ✓ واقع النظام الدولي الجديد: ويقصد بالنظام العالمي الجديد، مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية، والتي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة – النفط (وانعكاسها على التنمية، وبحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا .
- ✓ بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية: لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول النامية، وذلك سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية، ولذلك فان المنطقة العربية تسيير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر بتطورات الاتحاد الأوروبي، باعتباره الشريك التجاري الأول معه .
- ✓ توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات: إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسط والانتشار إلى قارات العالم أجمع وهنا يكفي القول إن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر

من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأس مالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية ، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية ، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية.

- ✓ تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربية: لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلف وضعها أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابه هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية

إن توسيع وتطوير التجارة العربية البينية هو أن تقوم بدورها كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار، وذلك من خلال إجراءات وتدابير جماعية مختلفة، مع ضرورة الإحاطة بأهم الوسائل للرفع من مستوى التبادل التجاري البيني، ومن هنا يمكن ذكر العوامل التي تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني على النحو التالي: (طراد، 2013/2012، الصفحات 63-65)

- ✓ تطوير الهياكل الإنتاجية :على الرغم من التحولات الجذرية التي عرفتها الهياكل الإنتاجية للدول العربية، والتي أسفرت عن إنتاج مجموعة من السلع المصنعة والنصف مصنعة، إلا أن دخولها الأسواق العربية كان محدودا، والسبب في ذلك يعود إلى العراقيل التي وضعتها الجهات المسؤولة عن انسياب السلع والخدمات من وإلى الدول العربية، أو لأن هذه السلع ليست مطلوبة، لذلك وجب على المنتجين في الدول العربية دراسة كل المتطلبات للسوق الاستهلاكي العربي، وكذلك تطوير أساليب الإنتاج باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.
- ✓ تطوير آليات التمويل: وهذا من خلال تنشيط الدور الفعال لمؤسسات التمويل القطرية العربية والمشتركة مثل صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وذلك من أجل الاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة، وكذا تخفيض ديون الدول العربية حيث أن بإمكان هذه المؤسسات المالية أن تساعدها من أجل أن تتخلص من مديونيتها وتتجه نحو تنمية اقتصادياتها.

- ✓ إلغاء القيود والضوابط التي تعيق حركة التجارة العربية البينية :وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العراقيل التي تعترض المبادلات التجارة في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن أكثر سرعة إنجاز المعاملات، وبذلك يرفع حجم المبادلات التجارية.
- ✓ تنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعات المالية والضريبة وتسهيل انسياب رأس المال والاهتمام أكثر بإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة.
- ✓ إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة فيما يخص المواد الطبيعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل هذه المواد أفضل من استرادها من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة أو تصديرها لها بأسعار متدنية.
- ✓ إحداث تكامل صناعي وزراعي : يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات أخرى في مناطق حرة عربية أو خارج المناطق الحرة، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد، بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان، ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للأسواق العالمية، وكذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي بدوره يتطلب صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الاحتياجات التنموية الفعلية، كذلك التنويع في الإنتاج الزراعي وترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الإئمائية وإلغاء التسعير الإجباري.
- ✓ تحرير التجارة الثنائية: عكس ذلك، وقد أسفرت عن تحسن لا بأس به في التبادل التجاري البيني
- ✓ توفير البنية التحتية لتكنولوجيا لدعم استخدام تطبيقات التجارة الالكترونية في المؤسسات وحتى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكي يساعد ذلك على إستمراريتها ويعزز من قدرتها التنافسية أمام الشركات العالمية الكبرى.
- ✓ العمل على تطوير النظم واللوائح والقوانين المنظمة لنشاط النقل البيني، خاصة في المناطق التي يكون مستوى أداء النقل فيها ضعيفا، وذلك من خلال إعادة صياغتها، وهذا حتى تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، لأن هذه النظم واللوائح والقوانين هدفها تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك القضاء على المعوقات التي تقف أمام تنمية نشاط النقل البيني.
- ✓ تطوير وتحديث نظم الحكم السياسية وجعلها تستجيب للمتطلبات التي يمكن أن ترفع من مستوى التبادل التجاري البيني، حيث أنه من بين متطلبات التكامل العربي هي القرارات السياسية التي تتخذ عادة لحماية كل ما هو قطري، بدل اتخاذ قرارات تساهم في تفعيل المسار العربي القومي المشترك
- ✓ خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية، حيث تختص في مجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي والتصدير، وذلك مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات وتشجيعها في أدائها لهذه المهام، وذلك بمنحها كل التسهيلات اللازمة لتعزيز الأنشطة التسويقية، وهذا وفقا للأساليب الفنية الحديثة والمتطورة، والتي سيتحقق منها تشجيع للتجارة العربية البينية، إضافة إلى تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق.

- ✓ إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية، وذلك بالتنسيق مع الجامعة العربية والتي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني العربي.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التجارة، وذلك بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الاستثمار وجعلها متجانسة في كل الدول العربية، وبصفة خاصة إرجاء الثقة في هذا القطاع وذلك لما له من قدرة على تحسين مستوى وحجم التجارة العربية البينية
- ✓ إنشاء نظام معلومات قوي هذا بدوره يسهل تبادل البيانات وكذلك المعلومات للتعرف على مسار التبادل التجاري البيني، فإذا كان السبيل نحوى تنمية التبادل التجاري العربي يعد من القضايا المطروحة منذ سنين عديدة، فان توفير الوسائل المناسبة للرفع منه أضحى يعد من الضرورات، وذلك بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، ولهذا تفعيل التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر بداية الطريق لإقامة تكامل اقتصادي عربي.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن من أهم متطلبات تطوير التجارة العربية البينية مايلي: (طالم، 2015، الصفحات 258-259)

- ✓ تفعيل اللائحة التي تم إقرارها من قبل مجلس لاقتصادي والاجتماعي عام 2004 والخاصة بقضية فض النزاعات وآلية تسويتها للبث في القضايا التي هي موضع خلاف بين الشركاء التجاريين داخل دول المنطقة حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر.
- ✓ ضرورة إدماج تجارة الخدمات لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ✓ إنشاء شركات تجارية عربية مشتركة يكون لها فروع في الدول العربية تتولى تجهيز وتعبئة السلع في الدول المصدرة طبقا لمواصفات الدول العربية المستوردة، وتتمتع هذه الشركات بحرية التجارة العربية البينية.
- ✓ تخصيص بنك تجاري عربي لتمويل التجارة العربية البينية وتطوير نظام تسوية المدفوعات بالعملات المحلية للدول العربية.

المطلب الرابع: معوقات تنمية التجارة البينية العربية

تتسم التجارة العربية البينية بالضعف إذ لم تتجاوز 12% في أحسن الأحوال ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات يمكن حصر بعضها في ما يلي: (بن يونس و صافي، 2021، صفحة 451)

- ✓ التبعية الاقتصادية: تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للدول المصنعة أو الصناعية، حيث تعتمد في اقتصادها على تصدير المواد الأولية كالبترول واستيراد السلع الاستهلاكية وهذا ما يربطها بالسواق العالمية، وهذا ما يزيد من درجة اعتمادها على القوى الخارجية خاصة في مجال التجارة والإنتاج.

- ✓ محدودية التنوع في الإنتاج إضافة إلى ضعف القدرات التنافسية للمنتجات العربية بالمقارنة مع منتجات الدول الصناعية الكبرى مما يؤدي إلى تغذي السوق العربية بمنتجات الاقتصاديات الأخرى وتقلص حجم التجارة البينية العربية.
- ✓ ضعف البنى التحتية في بعض الدول العربية والتي تعرقل تسهيل انسياب التجارة البينية مثل ضعف شبكة المواصلات وغيرها.
- ✓ ضعف الإدارة السياسية العربية لإقامة مشروع اقتصادي قومي متكامل وبقاء استمرار ونمو العلاقات الاقتصادية رهين العلاقات السياسية بين الحكومات العربية.
- ✓ غياب التنسيق بقين قوانين وسياسات الاقتصادية بين الدول.
- ✓ غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري ما يسبب للمصدر والمستورد تغييرا في الإجراءات والسياسات التجارية أو تغييرا في نسب الرسوم والضرائب المفروضة.

بالإضافة إلى ذلك نجد: (لبيض، 2022، الصفحات 60-61)

- ✓ القيود النقدية وتتعلق بإجراءات تحويل العملة والودائع بالنقد الأجنبي وتعدد أسعار الصرف وخاصة فيما يتعلق بشروط الائتمان والاستيراد.
- ✓ فرض بعض الرسوم التي غايتها جمع أكبر حصيلة ممكنة من الأموال بغض النظر عن طبيعة الرسوم المفروضة وأغراضها، ومثال ذلك فرض رسوم تصديق لشهادات المنشأ من الوثائق الأخرى كالفواتير والمستندات المتعلقة بالبضاعة. قنصليات المعنية وبحيث تكون نسبة الرسوم مبنية على أساس القيمة، وكذلك الحال بالنسبة لتصديق.
- ✓ تتبع بعض الدول العربية سياسات اقتصادية متحفظة تتعلق بمسائل الإصلاح الاقتصادي وتحديد حجم المديونية وضبط الإنفاق الداخلي، مما يحد من درجة انفتاح اقتصاديات هذه الدول مع بعضها البعض
- ✓ الحواجز الجمركية، ووجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، بالإضافة للحواجز السياسية والصراعات الإقليمية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.
- ✓ قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية أي منافسة لبعضها البعض وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية للصناعات الناشئة والتي أفقدها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها في الخارج، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.

- ✓ ضعف القوة الشرائية للدول العربية بشكل عام مقارنة بدول العالم كما أن معدلات نمو الطلب الاستهلاكي في العالم يفوق نظيره في الدول العربية بدرجات، وهذا يجعل التوجه التصديري إلى العالم أكبر منه إلى الدول العربية خاصة أن معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول النفطية تعتبر دولا نامية والدخل فيها محدود نسبيا.
- ✓ النقل حيث لا يمكن أن يصنف قطاع النقل بين الدول العربية ضمن القطاعات الأكثر تطورا فهو يشكل عائقا كبيرا أمام تدفق حركة السلع بين الدول، ولعل جغرافية المنطقة لعبت دورا هاما في تحديد تطور التجارة البينية مما جعلتها تتركز إقليميا وحدوديا إلى حد كبير كما مر معنا سابقا عند الحديث عن أطراف التجارة العربية البيني.

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على ماهية التكتلات الاقتصادية في أربع مطالب، حيث اشتمل المطلب الأول على تعريف التكتل الاقتصادي، ومطلب الثاني يحتوي على أشكال التكتل أو أهم مراحله التي تحتوي على تكامل الاقتصادي، أما المطلب الثالث فورد بعنوان شروط نجاح عملية التكتل وأخيرا المطلب الرابع بعنوان أهم التكتلات الاقتصادية في العالم.

المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

عرفه بيلا بلاسا بأنه "عملية وحالة" عملية تتضمن تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية، وإذا نظرنا إليه على انه حالة يشير إلى إلغاء وانتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، ويرى ميردال "أنه عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى خفض تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي وإنما على المستوى القومي أيضا". (زرزار و مداحي، 2014، الصفحات 185-186)

يدعوا تنبرغن إلى التمييز بين التكامل الايجابي والتكامل ا لسلبي،حيث يحتوي هذا الأخير على إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، إذ يتطلب إجراءات عملية لا تقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة، أما التكامل الإيجابي على الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إزالة عدم التناسق في الضرائب والرسوم بين الدول التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، وأن أفضل صورة ممكنة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة تكون عن طريق إزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادي بين هذه الدول. (محمود، 2010/2009، صفحة 31)

ويعرف أيضا على أنه الاندماج الاقتصادي والذي يقصد به "العمل الإداري من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيقا للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بغرض تحقيق مجموعة الأهداف التي تعظم

المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من دول الأعضاء". (جلول، 2009، صفحة 26)

فالتكتل الاقتصادي يعتبر صمام الأمان، الذي يكسب الدول درجات عالية من المناعة الاقتصادية، ما يمنحها قدرة هائلة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن أزمات السوق العالمية (خط دفاع أول) أو التقليل من مخاطرها بأقل تقدير. (عبد اللاوي و عزاوي، 2013، صفحة 81)

ومن خلال مجموعة التعاريف التي تطرقنا إليها يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه إزاحة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية بين الدول، وذلك من خلال وضع سياسات اقتصادية مشتركة وإيجاد نوع من تشارك في الأعمال لزيادة الإنتاجية واستفادة كل دول الأعضاء.

المطلب الثاني:مراحل(أشكال) التكتل الاقتصادي

تمر عملية التكتل الاقتصادي لدولتين أو أكثر بعدد من المراحل المتسلسلة التي تتبع بعضها البعض مع إمكانية الدمج الجزئي أو الكلي وفق خصوصية ومعطيات كل حالة من حالات التكامل، وفيما يلي عرض لأهم مراحل وخطوات عملية التكتل الاقتصادي: (طالم، 2016، صفحة 317)

- ✓ منطقة التفضيل الجمركي: تعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي، حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اتخاذها لمجموعة من التدابير والإجراءات في مجال تخفيف العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها، فتمنح كل دولة من دول التكامل الدول الأخرى مزايا جمركية إما في شكل تخفيض في التعريفة الجمركية أو تخفيض في القيود التجارية الأخرى.
- ✓ منطقة التجارة الحرة: هي الدرجة الثانية من سلم التكامل الاقتصادي، وفيها تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول المشاركة في الاتفاقية، أي إعفاء صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام من الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة عضو الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الإلتزام في هذه المرحلة من التكامل بتعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.
- ✓ الاتحاد الجمركي: بالإضافة إلى ما تقوم بهد الدول الأعضاء من إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع والخدمات، فإنه يتم كذلك تطبيق هذه الدول المتكاملة لتعريفة جمركية مشتركة في مواجهة بقية دول العالم.

- ✓ السوق المشتركة: بالإضافة إلى ما يوفره التحاد الجمركي، فإنه يتم إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أي أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم فقط دمج أسواق السلع والخدمات بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج.
- ✓ الاتحاد الاقتصادي: تتشابه مع السوق المشتركة من حيث إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج المنطقة المتكاملة، ولكنها تتميز عنها بأنها تتضمن تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات المتبعة في الدول الأعضاء، وهذا التنسيق يشمل السياسات الضريبية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء.
- ✓ التكتل الاقتصادي التام (الاندماج الاقتصادي): أعلى درجات التكامل فبالإضافة لتحرير حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، فإنه يوحد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والجبائية والسياسات الخاصة بالبيئة والهجرة بينها، كما يتضمن إقامة سوق فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول المتعددة.

ولإتباع المراحل السابقة، يتحقق التكتل الاقتصادي التام، وهو آخر درجة يمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي، ويمكن التعبير عن هذه المراحل المتسلسلة بالشكل التالي:

الجدول رقم (01): مراحل درجات التكتلات الاقتصادية

صيغ التكامل	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الخارجية	حرية انتقال عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات الاقتصادية
منطقة التجارة حرة	×				
اتحاد جمركي	×	×			
سوق مشتركة	×	×	×		
اتحاد اقتصادي	×	×	×	×	
اتحاد اقتصادي تام	×	×	×	×	×

المصدر: (طالم، 2016، صفحة 318)

شكل رقم (01): درجات التكتلات الاقتصادية

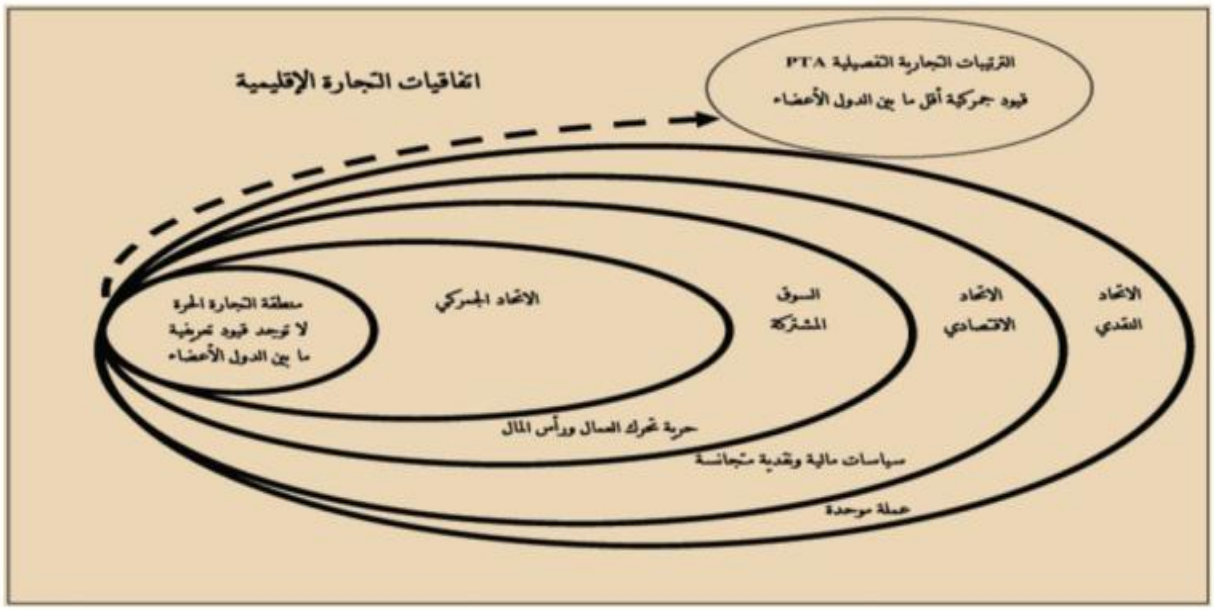

المصدر: (زرزار و مداحي، 2014، صفحة 187)

وتتمثل خصائص كل مرحلة باختصار في:

جدول رقم (02): خصائص كل مرحلة من مراحل التكتل الاقتصادي

مراحل التكتل	خصائص كل مرحلة
منطقة التجارة الحرة	إلغاء الرسوم على السلع الأعضاء والاحتفاظ بالرسوم على السلع من الدول غير الأعضاء
الاتحاد الجمركي	بالإضافة إلى ما تتميز به منطقة التجارة الحرة وتوحيد التعريفة الجمركية مع الدول الأعضاء
السوق المشتركة	إضافة على خصائص الاتحاد الجمركي إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج
الاتحاد الاقتصادي	تضم كل خصائص المرحلة السابقة بالإضافة إلى تنسيق السياسة الاقتصادية
الاندماج الاقتصادي التام	جمع ما جاء به في المراحل السابقة إضافة إلى توحيد السياسات النقدية والمالية

المصدر: (دردور و بلعويرة، 2020/2019، الصفحات 15-16)

المطلب الثالث: عوامل (شروط) نجاح عملية التكتلات وأهم التكتلات الاقتصادية في العالم

الفرع الأول: عوامل (شروط) نجاح عملية التكتلات

من أجل تحقيق التكتل الاقتصادي ناجح ينبغي توفر مجموعة من المقومات تتمثل في : (قسميوري، 2015-2016، الصفحات 7-8)

- ✓ توفر الموارد الطبيعية : يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أنتشكل أساسا لتطوير الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك، وهذا ما يوفر أساسا ملائما يناسبها تستند إليه عملية التكامل،وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطوير النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عملية إعاقة التوسع والتكامل في هذه النشاطات.
- ✓ التخصص وتقسيم العمل: حتى يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، لذلك فان تنظيم المنافسة من خلال التخصيص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتلافي الأضرار والحصول على منافع اكبر، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.
- ✓ توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية : سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، ولا شك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية اكبر لتوفير هذه العناصر جميعها أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وان العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كمستلزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد

المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء.

- ✓ توفر طرق ووسائل النقل والاتصال: عنصر هام في نجاح وفاعليةِ التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكتلة إلى طرق النقل ووسائل نقل واتصال متقدمة ورخيصة، ذلك لأن محدودية طرق النقل ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو الجوي أو البحري يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية فيها.

الفرع الثاني: أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

تنوعت هذه التكتلات مابين الدول المتقدمة والنامية على الشكل الأتي: (نشأت، 2012، الصفحات 695-699)

- ✓ الاتحاد الأوربي: يشمل مشروع الوحدة الاقتصادية على كامل عناصر الوحدة الاقتصادية والمتمثلة في التبادل التجاري سوق المشتركة، العملة الموحدة وتوحيد السياسات المالية والضريبية والنقدية والاجتماعية، نشأ عام 1957 تحت اسم الجماعة الاقتصادية الأوربية (اتفاقية روما) وفي عام 1992 وقعت اتفاقية جديد في ماستريخت أدخلت تعديلات على معاهدة روما. ويضم27دولة.
- ✓ منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا): تعد مصادقة الكونجرس الأمريكي في 1993 على التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل وقد ضمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والملاحظ أنه بين هذا الدول هو عدم التكافؤ، فالمكسيك دولة نامية والو.م.أ ذات اقتصاد قوي، هدف المكسيك هو تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والوصول إلى أسواق الدول الشريكة وجلب الاستثمار والتكنولوجيا الأمر الذي سيحن دون أدنى شك معدل نموها الاقتصادي، وتهدف كندا للاستفادة من ميزاتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات، النقل، التكنولوجيا الحديثة) وتهدف الو.م.أ إلى مواصلة سياستها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل موازي للقوة الصاعدة الأوربية.
- ✓ تكتل الآسيان اتحاد جنوب شرق أسيا: ASEAN: تأسس عام 1967 من خمس دول من جنوب شرق أسيا هي ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة وانضمت بروناي عام 1984وفيتنام عام 1995، ولاوس في 1997، ومينمار عام 1999 وكذا كمبوديا معها، حققت هذه المجموعة نمو وتقدم مرتفع في فترة تأسيسها، وسعت إلى التغلب على عقبة ضيق نطاق أسواق دولها وكيفية استفادتها من توسيع اقتصادات النطاق في إنتاج السلع والخدمات.

- ✓ السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) comesa:أسست في أكتوبر 1960 عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمرا وزاريا للدول المستقلة لشرق وجنوب أفريقيا للنظر في اقتراح إنشاء آلية للتكامل الاقتصادي شبه الإقليمي، وبعد العديد من الاجتماعات عقد مؤتمر في لوساكا عام 1981 وكانت نتائجه توقيع معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية PTA التي دخلت حيز التنفيذ في 1982/12/30، بعد التصديق عليها من أكثر من 7 أعضاء وفقا لأحكام المادة 50 من المعاهدة، ثم اتجهت نحو السوق المشتركة في 1993 ووصل عدد أعضائها 21 دولة.
- ✓ منطقة أمريكا الجنوبية للتجارة الحرة: (مجموعة الثلاثة): كولومبيا فنزويلا المكسيك، أنشئت عام 1995، وتعد أكبر سوق بعد سوق (النافتا) في النصف الغربي للكرة الأرضية.
- ✓ رابطة التعاون الاقتصادي لدول أسيا الوسطى والمحيط الهادي (أبيك): تأسس عام 1989، منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي، جاء لتلبية النمو الاقتصادي المتزايد للدول المطلة على المحيط الهادي، وظهور تكتلات اقتصادية أخرى في العالم، هدفه رفع مستوى المعيشة والتعليم من خلال تحقيق نمو اقتصادي متوازن، وكذا إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة والاستثمار لإقامة منظمة تجارة حرة،أي أنها لا تستهدف إقامة وحدة اقتصادية، إلا أنها عام 1994 قررت إنشاء منطقة تبادل حرة مع التزام الدول الأعضاء بتقديم الدعم لبقية الأعضاء في حالة حدوث آية أزمة تحدث في تلك المنطقة لحفظ الاستقرار.

المطلب الرابع: دوافع ومزايا التكتل الاقتصادي وعوائقه

الفرع الأول: دوافع ومزايا التكتل الاقتصادي

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع بين الواقع الاقتصادي وغير الاقتصادي على النحو التالي: (حمزة، 2022، الصفحات 426-428)

- ✓ أسباب اقتصادية: تتمثل في:
  - ✓ توسيع الأسواق حيث زيادة حجمها يؤدي للاستفادة من مزايا التخصص وزيادة فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.
  - ✓ توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة وتخليصها من ارتفاع نفقات الإنتاج.
  - ✓ زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها ومواردها، الأمر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية.

- ✓ تخفيض العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذا تعوض بزيادة التبادل التجاري بين دول التكتل.
- ✓ أسباب سياسية: قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته ايضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما ايضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.
- ✓ أسباب أمنية: من أجل الاستقرار الأمني تسعى الدول لعقد اتفاقيات إقليمية (دافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا)، فالطريق الغير مباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية وفي مثال ذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

كما توفر التكتلات الاقتصادية العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة وتتمثل هذه المزايا في: (زيدان و يعقوبي، 2013، الصفحات 176-177)

- ✓ المساهمة في تخفيض أسعار المنتجات الأساسية وتسهيل وصولها لسوق.
- ✓ تنمية منطقة التكتل بأكملها.
- ✓ تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي والذي يعتبر جزءا أساسيا من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة.

الفرع الثاني: عوائق التكتلات الاقتصادية

تتمثل في: (حنيش، 2008-2009، الصفحات 29-32)

- ✓ عوائق سياسية: والتي يندرج ضمنها:
- ✓ غموض وضعف الإدارة السياسية: لو كان هذا الضعف السياسي يمارس بطريقة علنية و في مواقف سياسية واضحة ، لكن الإشكال المطروح هو ما إذا كانت هذه الإرادة الضعيفة بسبب تراخي بعض الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات البينية أو عدم جديتها في دفع العملية التكاملية إلى الأمام، رغم أن الممارسات والمساهمات الرسمية لتلك الأطراف توحي بأنها لا

تعارض العملية التكاملية عن طريق الحضور الدائم في الاجتماعات الرسمية لمختلف هيئات الاتحاد وعلى أعلى المستويات وبشكل طبيعي في جميع المناسبات. والجواب هنا يكمن في تتبع مراحل تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، من لحظة المصادقة إلى غاية وضعها موضع التنفيذ، حيث يمكن أن تكون الإرادة السياسية قوية في الالتزام بلوائح التكامل، في حين أن هناك قوى عكسية لا يروقها تقدم عملية التكامل وما أكثرها، ويعتبر أخطرها تلك القوى التي تكون مقربة من صنع القرار ومتمكنة من القدرة على التعطيل دون أن توحي تصرفاتها بذلك.

- ✓ العوامل السياسية الذاتية: من المعروف أن كل دولة لها أجهزتها وأنظمتها السياسية الخاصة، وبالتالي فكل قرار يعكس بالضرورة رغبة وتوجه نظام الحكم نحو قضية ما، فإذا كانت الإرادة السياسية لدولة ما مؤيدة بقوة للتوجهات التكاملية في حين أن الالتزام لا يعكس ذلك، فهذا يعني بالاستنتاج أن هناك أطرافا في السلطة تبدي رفضا ومقاومة لعملية التكامل، لدوافع تتعلق بمراكزهم ونفوذهم والسعي للمحافظة عليها بأي وسيلة، وقد تتحد هذه القوى مع أطراف أخرى في المستويات الدنيا للتنفيذ تستفيد هي الأخرى من التعطيل. وتزداد هذه الفرضيات في دول العالم الثالث، حيث غالبا ما يتم احتكار قطاعات التجارة الخارجية والاستثمار من قبل أطراف نافذة ومقربة من السلطة قد تكون مدعومة بمجموعات تتغذى على الفساد والضبابية.
- ✓ العوامل الخارجية: قد تتحد مصالح أطراف أجنبية مع أطراف داخلية للاستفادة من الوضع القائم في قطر ما، وبالتالي تعمل العوامل الخارجية على تغذية العوامل الداخلية الذاتية وتقوي نزعتها المعارضة للتكامل الاقتصادي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة
- ✓ الخوف من الذوبان وفقدان السيادة الوطنية : ويعتبر من العوائق الكبيرة للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي إلى التباطؤ و التردد السياسي في الالتزام بشروط التكامل،خاصة في المراحل المتقدمة منه ، أين يكون الالتزام بقرارات السلطة فوق القومية يتطلب التنازل عن جزء كبير من السيادة القطرية.
- ✓ ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية : وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة، وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل، كما يؤدي ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل و رهنه في يد المستفيدين من تعطيله

- ✓ العوائق الاقتصادية: وتتمثل في
- ✓ عدم ملائمة آليات التكامل لظروف كل الأطراف : كل دولة تسعى إلى التكامل إلا ولها ظروف اقتصادية خاصة ، وبالتالي إن لم تراع تلك الآليات طبيعة وظروف دول التجمع الاقتصادي، فسرعان ما تصطدم النتائج بظروف الواقع مما ينعكس سلبا على مشروع التكامل ويرهن استمراريته.
- ✓ عدم وضوح الإستراتيجية والأهداف : تشير نظريات التكامل الإقليمي إلى وجوب وضع أهداف و برامج زمنية مدروسة من أجل التدرج في عملية التكامل الاقتصادي وتفادي المشاكل التي تنجم عن تنفيذ آليات التكامل ميدانيا، حيث يمكن مواجهتها و معالجتها دون تعطيل مشروع التكامل . في حين سيكون من الصعب تفادي ذلك إذا ما كانت عملية التكامل يميزها غموض الأهداف وعشوائية الآليات والمراحل.
- ✓ الاختلافات الجوهرية للاقتصاديات المتكاملة : تستدعي عملية التكامل وجود انسجام وتشابه في أغلب اقتصاديات الدول المتكاملة و ذلك تفادي الاستفادة دولا بشكل أكبر وعلى حساب الأخرى، ويقصد بالتشابه هنا النظم القانونية والاقتصادية.
- ✓ انعدام الشفافية الاقتصادية : وتستمد هذه الميزة من خصوصيات النظام السياسي نفسه للدولة، فكلما سادت الفوضى وانعدام الشفافية والحريات السياسية كلما انعكس ذلك على النشاط الاقتصادي و أدى لفقدان الثقة من طرف الفاعلين في عملية التكامل الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل حول مفهوم التجارة العربية البينية، وحول ما تنطوي عليه من دوافع وأسباب حقيقة لتطويرها وكذا معوقاتها، يتجلى لنا أن التجارة البينية العربية واحدة من أهم مؤشرات الارتباط المعزز لمسألة التكامل العربي، ورغم أهميتها في تطوير اقتصاديات هذه البلدان ورغم الجهود لمبذولة على مستوى الدول العربية من عقد اتفاقيات تجارية ومشاريع لزيادة حجمها لا زالت لحد الآن في وهجها الأول ولم يطرأ تغيير كبير على حجمها فالعوائق التي تتمثل في قوانين وعدم توافق في سياسات الاقتصادية لهذه الأخيرة وضعف بنيتها التحتية لم يجعل التجارة تتطور وتصل إلى أهدافها العليا، ومن جهة أخرى نرى أن لابد على الدول بناء تكتل اقتصادي عربي يقف في وجه التحديات الراهنة والمستقبلية ، لذلك سنحاول في الفصل الثاني التطرق لدول مجلس التعاون الخليجي كأنجح تكتل عربي داعم لتجارة البينية رغم العراقيل التي تواجهه سواء كانت داخلية أو خارجية.

الفصل الثاني:
دراسة حالة مجلس تعاون الخليج

تمهيد:

لم تحقق الدول العربية خطوات كبيرة من اجل بناء ت كتل اقتصادي موحد وذلك للخروج من دائر التبعية الاقتصادية والسياسية، بل اصطدم مسار هذا التك تل بعدة مشاكل وعراقيل، هذا ما الجأ بعض الدول إلى الدخول في تجمعات شبه إقليمي داخل الإقليم العربي الكبير، وتعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام في التكتل الإقليمي، فهذه التجربة جديرة بالدراسة والتقويم، لاسيما وأنها جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لتجربة التك تل لدول مجلس التعاون الخليجي مستندين إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: دول مجلس التعاون الخليجي (التأسيس، الأهداف، البنيان الاقتصادي).
- ✓ المبحث الثاني:دور التكتلات الاقتصادية في تعزيز التجارة البينية لدول مجلس التعاون ومعوقاتها .

المبحث الأول: ماهية مجلس تعاون الخليج

المطلب الأول: تعريف ونشأة مجلس تعاون الخليج وأهدافه

الفرع الأول: تعريف ونشأة مجلس تعاون الخليج

مجلس التعاون الخليجي" GCC"، هو تحالف سياسي واقتصادي بين ستة بلدان عربية تشمل: المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان، حيث تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، في م اي عام 1981م، والغرض من تأسيسه هو تحقيق الوحدة بين أعضائه على أساس تحقيق أهدافها المشتركة والهويات السياسية والثقافية المماثلة ، والتي تضرب بجذورها في المعتقدات الإسلامية علي أن يتم رئاسة المجلس بالتناوب سنويا (سعد الدين، 2022).

الشكل رقم (02): خريطة تمثل دول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي

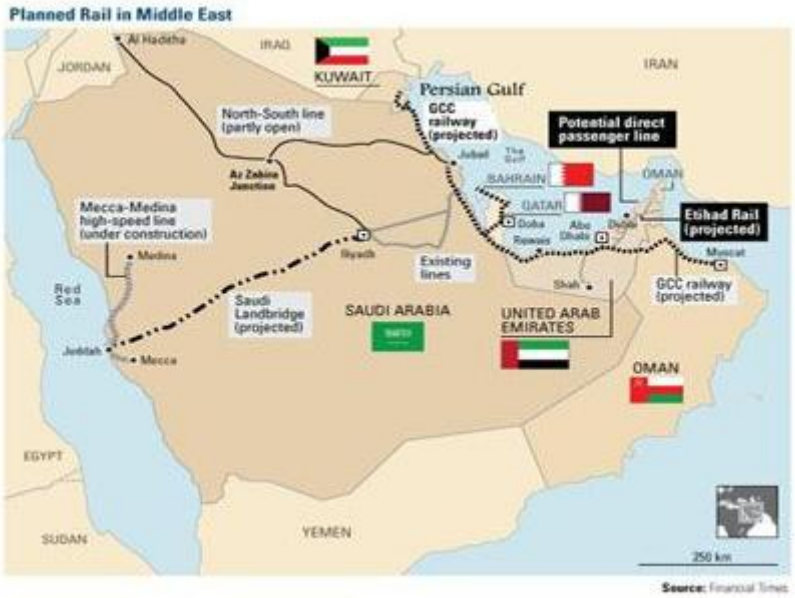

المصدر: (سعد الدين، 2022)

ويعرفه البعض على أنه " "تنظيم دول إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة و سمات مشتركة متشابهة ، كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا ذا اختصاص عام، لأعضائه صفة الدولية ونشاطه شامل لمختلف المجالات"، أما البعض الأخر فيرى أنه ورغم أن مجلس التعاون الخليجي يعد وفقا للأمم المتحدة منظمة إقليمية إلى أن الدول الست بموقعها الجغرافي لا تشكل منطقة إقليميا لا بالنسبة للمفهوم الجغرافي ولا القانوني. (لموشي، 2018، الصفحات 190-191)

كما يعرف على أنه "منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية وهي: العنصر الدولي، عنصر الرضا، وعنصر الدوام والاستقرار، وعنصر الإدارة الذاتية". (لموشي، 2018، صفحة 191)

وترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975م إزاء المحادثات التي جرت بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر احمد الجابر الصباح أمير الكويت حين التقى مع شقيقه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي من خلالها صدر عنها بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة على الأقل، وفي ماي 1976م دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سلمية ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها.

وبعد كل هذه التشاورات والاتفاقات اجتمعت كل السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان بحيث توصلوا إلى وجوب وحدتهم لتحقيق المزيد من التقدم، وترجع فكرة إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاقتراحات الثلاثة التي قدمت في قمة دول الخليج على هامشا لقمة العربية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980م وكانت الاقتراحات الثلاثة كما يلي: (صغيرو، 2020/2019، صفحة 58)

- ✓ المشروع السعودي:الدعوة إلى إنشاء منظمة خليجية والدعوة إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج.
- ✓ المشروع الكويتي:اتخذ أساس الإقامة مجلس التعاون الخليجي وتجنبا لحديث عن الجوانب العسكرية والأمنية التي ركز عليها المشروع السعودي وركز على التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفطية والصناعية والثقافية بما يؤدي إلى اتحاد إقليمي بين دول الخليج.
- ✓ المشروع العماني :ركز على عنصر الأمن والتعاون العسكري بوضعهم نقطة انطلاق مجلس التعاون الخليجي الجديد، بالإضافة إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيقه.

وفي مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير 1981م،اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة البحرين ودولة الكويت، وتحاوروا حول إنشاء تنظيم تعاوني يجمعهم وكان أمامهم مشاريع الثلاثة السابقة الذكر كاقتراحات، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع، ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست لل فصل فيها والوصول إلى صيغة موحدة لتطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالرفاهية والاستقرار بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4فبراير 1981في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتمت الموافقة على بيان قيام مجلس التعاون الخليجي، بحضور وزراء خارجية البحرين،الكويت،عمان، قطر المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة باعتبارهم دول مؤسسة، وقام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25ماي 1981م في أبو ظبي حيث ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي.

لقد تأسس مجلس التعاون الخليج العربي كرد فعل لتطورين مهمين في المنطقة أولهما قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979م والإطاحة بنظام الشاه المدعوم من الغرب، وثانيهما نشوب الحرب العراقية الإيرانية بعد ذلك بعام وشعور حكام الخليج بالقلق على امن بلادهم بعد انتشار أخبار عن رغبة العراق في توسيع حدوده ورغبة إيران في تصدير ثروتها. (صغيرو، 2020/2019، الصفحات 58-59)

الفرع الثاني: أهداف نشأة مجلس تعاون الخليج

حددها النظامي الأساسي في: (بن عيشي و بن عيشي، 2014، صفحة 127)

- ✓ تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- ✓ توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- ✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.
- ✓ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين وإنشاء مراكز بحوث عملية.

بالإضافة إلى: (شفيق، 2020، صفحة 12)

- ✓ الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وإبعادها عن الصراعات الدولية.
- ✓ التمسك بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير وتنمية أواصر الصداقة والعمل على حل الخلافات العربية باستخدام الوسائل الدبلوماسية كوسيلة أساسية في السياسة الخارجية.

وفي ظل هذه الأهداف نتجت العديد من انجازات والاتفاقيات التي قام بها هذا التكتل: (رايس، 2012، صفحة 61)

- ✓ إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها في الفترة (1983-2002).
- ✓ إنشاء الاتحاد الجمركي كتكتل اقتصادي عربي قوي في عام 2003.
- ✓ تأسيس سوق الخليج المشترك في عام 2007.
- ✓ تأسيس الإتحاد النقدي والعملة الموحدة في عام 2010.

المطلب الثاني: أجهزة مجلس التعاون الخليجي والبنيان الاقتصادي لمجلس التعاون

الفرع الأول: أجهزة مجلس التعاون الخليجي

يتكون المجلس من الناحية التنظيمية من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: (الصادق، 2016، صفحة 298)

- ✓ المجلس الأعلى ويتألف من رؤوساء الدول الأعضاء، وهو الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة والخطوط الأساسية لعمل المجلس.
- ✓ المجلس الوزاري: وهو الجهاز التنفيذي للمجلس، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق.
- ✓ الأمانة العامة: (مقرها الرياض) وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بإعداد الأعمال للمؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وأمينين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية الاقتصادية والبيئية والقانونية والمالية والإدارية، وقد تم تشكيل عدة لجان فنية متخصصة شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية والخدمات الاجتماعية والثقافية.

الفرع الثاني: البنيان الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب أسيا، بين خطي تحدها من الشمال العراق والأردن، ومن الجنوب الجمهورية العربية اليمنية والبحر العربي، ومن الشرق الخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر، وتعتبر منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تربط بين قارات العالم الثلاث (أسيا وإفريقيا وأوروبا)، وهو يشرف على أهم ثلاث اذرع مائية وهي البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي، و بالتالي تتحكم منطقة الخليج في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وحركة التجارة والنقل والترانزيت، تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الست 2.673مليون كلم،حيث تشكل السعودية نحو 83%من المساحة الكلية ، تمثل البحرين 0.02%والكويت 0.6% وقطر 0.4%، بينما تمثل سلطنة عمان نحو 8.6%، و تمثل الإمارات3.4% من المساحة الكلية لدول المجلس. (طراد، 2013/2012، صفحة 76)

أما إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون فقد سجل نمو إيجابيا خلال الفترة 2015-2020 ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون (2015-2020)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البحرين	31.1	32.2	35.3	37.7	37.9	38.9
الكويت	114.1	109.7	119.5	140.7	144.7	117.4
الإمارات	370.3	348.7	382.6	414.2	432.6	421.1
السعودية	654.3	644.9	686.7	786.5	793.97	680.8
قطر	164.6	152.5	166.9	191.4	192.2	167.9
عمان	68.9	66.8	70.8	79.3	51.8	79.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الحسابات القومية في دول مجلس التعاون(مليار دولار أمريكي)

ملاحظة: (القيم التي يحتوي عليها الجدول هي قيم تقريبية لأن مختلف تقارير تعطي قيم غير ثابتة)

الشكل رقم (01):إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون (2015-2020)

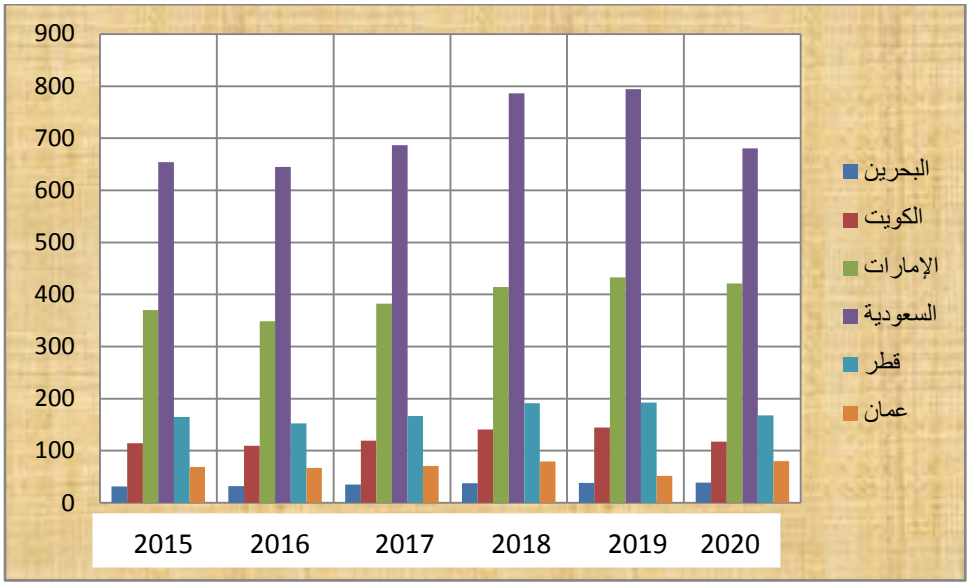

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الجدول السابق

يبين الجدول والشكل بأن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة (2020/2015)، فخلال هذه الفترة نلاحظ أن أغلبية دول مجلس التعاون شهدت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ أن دولة البحرين وخلال هذه الفترة كان الناتج المحلي يعرف ارتفاع نسيبا سنة بعد سنة حيث بلغ في 2015 (31.1) مليار دولار أمريكي وفي سنة 2020 (38.9) مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة لباقي الدول

(السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، عمان) فقد عرف الناتج الملحي لها تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في سنوات الأخيرة خاصة في سنة 2020 هذا بسبب الطفرة النفطية وكذا أزمة كورونا.

المطلب الثالث: العوامل المشجعة على نجاح التكتل الاقتصادي الخليجي

إن نجاح أي تكتل أو تكامل اقتصادي يتطلب توفر عدد من المقومات، تكون مدعومة بمستوى معقول من التقارب الثقافي والتماثل في الأنظمة السياسية وان تحركها المصالح المشتركة، ودول مجلس التعاون الخليجي لديها من المقومات ما يجعل جهودها نحو التكامل تكلل بالنجاح، فهناك نوع من التجانس بين دول الخليج من حيث هياكلها الاقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي ، سنذكر أهمها : (روابح، 2012-2013، الصفحات 200-201)

- ✓ الدين واللغة والتاريخ المشترك: يعتبر هذا النوع من الترابط الأهم لتحقيق تكتل ناجح، فالتكامل اللغوي والتاريخي والديني بين جزيئات هذه الدول ومواطنيها يسهل عملية تكوين اتحاد ناجح في كافة المجالات.
- ✓ الاتحاد الجغرافي الإقليمي: والمقصود به هو التقارب بين الدول، الأمر الذي يساعد على قصر المسافة بين أسواق الدول المتكاملة مما يخض العديد من المصاريف من بينها مصاريف النقل وكذلك يسرع العمليات التجارية، بالإضافة إلى أهم خاصية يوفرها موقع دول الخليج وهو توسط ثلاث قارات (آسيا، إفريقيا، أوروبا).
- ✓ التقارب والتجانس السياسي: بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي يمثل هذا العنصر ميزة أسياسية تقوي التكتل بينها على عكس التكتلات الأخرى، فنظام الحكم الملكي الذي يسود في الدول الست يوفر لها نوع من الاستقرار السياسي.
- ✓ الهيكل الاقتصادي :هناك تقارب كبير وتشابه في هياكلها الاقتصادية غير أن احتمالية تنويع مصدر الدخل خلال السنوات المقبلة، سيؤثر على هذا التشابه من خلال عاملين هما:
  - ➢ العامل الأول :يتمثل في التباين الواضح بين الدول الخليجية في حجم ثروا تها من النفط والغاز، كما تتباين الدول ذات الثروات النفطية مع بقية الدول في سرعة و نطاق هذا التنوع الاقتصادي وعلى سبيل المثال، وفي ضوء محدودية الاحتياطات النفطية للبحرين وعمان، فانه من الواضح حاجة الدولتين إلى تنويع اقتصاديات بعيدا عن النفط.
  - ➢ العامل الثاني :والمؤثر في مسيرة التنوع الاقتصادي وسرعتها في أي دولة فسيتمثل في المعدل النسبي لنضوب احتياطيات الطاقة فخلال السنوات المقبلة، ومما لا شك فيه، إن التأثير الطويل الأجل للتنوع الاقتصادي على الاتحاد الاقتصادي لدول الخليج يبدو واضحا،

فتركيبة الاقتصاديات الخليجية ستصبح أكثر تباينا واختلافا في العقود المقبلة، مما يساعد على تنمية وتعزيز التجارة الإقليمية البينية، إلا أنه في الوقت الذي قد يفرض على كل دولة تبني سياسات مالية ونقدية مختلفة على جاراتها للتصدي لمثل هذه الصدمات؛

وبالمحصلة يمكن القول أن التباين بين دول الخليج في حجم احتياطا تها من النفط والغاز وفي درجة تنوعها اقتصاديا خلال السنوات المقبلة، قد يؤدي بسهولة إلى حدوث تغير في مسارات النمو الاقتصادي طويل الأجل بين دول الخليج، كما أن ندرة الموارد البشرية واعتماد اقتصاديا تها على النفط بشكل كبير (كمصدر أساسي للدخل) الأمر الذي حتم على هذه الدول أن يكون بينها نوع من التنسيق والتكامل من لأجل الدفاع عن مصالحها المشتركة.

المطلب الرابع: الصعوبات والمعوقات التي تواجه مسيرة التكتلات الاقتصادية لدول مجلس

رغم النجاحات التي حققها التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات الحالية والمحتملة، تقسم إلى داخلية وأخرى خارجية:

1 - التحديات الداخلية: وتتمثل في: (بوشول، 2009/2008، الصفحات 66-68)

- ✓ الاعتماد المفرط على قطاع النفط خاصة في ظل التوجه لمجال الطاقات المتجددة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصة النفط في ميزان الطاقات المتجددة وانخفاض أسعاره، بالإضافة إلى قصور الاتفاقية المبرمة بين الصندوق النقد الدولي وهذه الدول في ما يخص استنفاع هذا الأخير بالمردودات المالية التي تجنيها الأقطار الخليجية النفطية تحت مظلة التجارة الحرة.
- ✓ التبعية الاقتصادية : من بين التحديات التي تواجه هذه الدول هو انكشاف اقتصادها على الخارج، بحكم أنها دول مصدرة للنفط ومستوردة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية.
- ✓ العمالة الخارجية: حيث تمثل نسبة اليد العاملة الوافدة من خارج هذه الدول ما يقارب 80 بالمئة، الأمر الذي أثر سلبا علة الوضع السياسي الداخلي وعلى البنية القومية للمنطقة.

2 - التحديات الخارجية: وتتمثل هذه المعوقات أساسا في استمرار التكالب الدولي على المنطقة، حيث أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية، والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير،

ووضعت لذلك الإستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها . (روابح، 2012-2013، صفحة 208)، بالإضافة إلى تحدي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي فرضت عليها العديد من التحديات من أهمها القدرات البشرية للتعامل معها وكذا تغير النظام التجاري الخاص بها ووضع قوانين وتشريعات جديدة تتناسب والعمل معهم. (صغيرو، 2020/2019، صفحة 72)

وعليه فإن كل المعوقات السابق ذكرها لا تزال تعرقل مسيرة التنمية و التكامل الاقتصاديين في منطقة الخليج العربي و بذلك لابد على أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم وهذا من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم، و العمل بشكل جماعي من خلال تنسيق كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والضريبية و التجارية خاصة عند الدخول في مفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب ومنافع متبادلة و الحفاظ على ثرواتهم النفطية التي لا تزال محل أطماع العديد من الدول الأجنبية. (روابح، 2012-2013، صفحة 208)

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية في تنمية التجارة البينية العربية في مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: حجم التبادل التجاري والميزان التجاري السلعي لدول مجلس للفترة ما بين2015-2020

أشرنا سابق أن من أهم أسباب قيام التكتل وإنشاء مجلس التعاون الخليجي هو رغبة الدول الستة في وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية خاصة، لكي تحقق من خلالها تبادل تجاري ساعدها في السيطرة على الأسواق وكذا تحقيق الأمن من الناحية المالية أو الأمنية.

ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لحجم التبادل التجاري، وكذا الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة ما بين 2015-2020 في الجدول الأتي:

الجدول رقم (04):حجم التبادل التجاري والميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون (2015-2020)

(مليار دولار أمريكي)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري السلعي	26.0	-5.4	77.0	212.4	153.2	42.9

حجم التبادل التجاري السلعي	1013.0	908.4	984.8	1100.8	1071.0	834.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في قيمة التبادل التجاري والميزان التجاري، حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي في 2015 ما يقارب 1013 مليار دولار أما في السنتين التي بعدها فقد انخفض بمعدل ما يقارب 15%، ثم ارتفع في سنة 2018 إلى 1100.8 مليار دولار وانخفض عام 2020 ل 834.2 مليار دولار، أما فيما يخص الميزان التجاري السلعي فنلاحظ أن أعلى نسبة كانت في 2018 حيث بلغ 1100.8 مليار دولار، وأقل نسبة كانت في 2016 بالسالب أي أنها حققت عجز في الميزان بلغت (- 5.4)، وذلك راجع إلى اعتماد اقتصاديات هذه الدول بشكل كبير على تصدير النفط في المعاملات التجارية.

الشكل رقم (02):حجم التبادل التجاري والميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون (2015-2020)

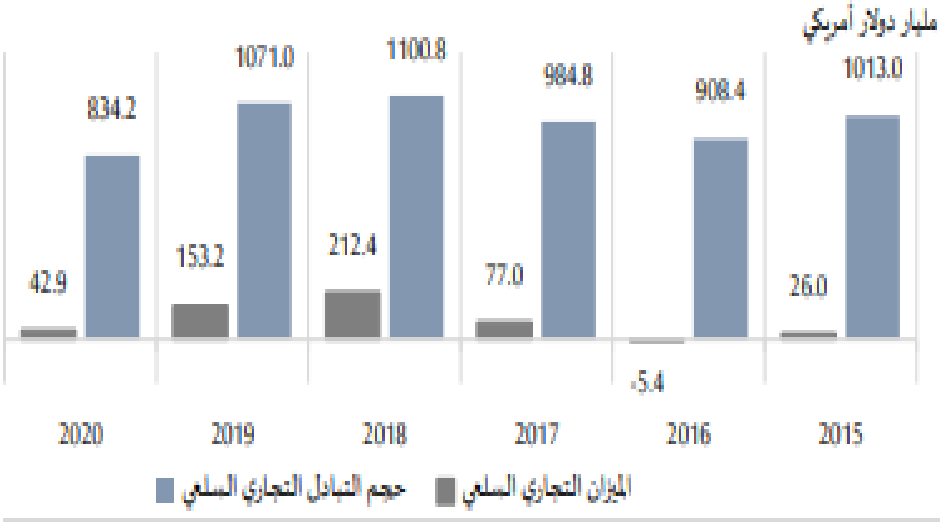

المصدر: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022، صفحة 31)

المطلب الثاني:تطور حجم الصادرات لدول مجلس التعاون للفترة ما بين2015-2020

تتمثل صادرات دول مجلس التعاون البينية في السلع المنشأة داخل أي دولة من دول الأعضاء ، أو السلع المستوردة من الدول الأجنبية وأعيد تصديرها من طرف دول المجلس بعد أن أجريت عليها كافة الإجراءات الجمركية وهي تنقسم إلى:الصادرات السلعية غير النفطية، الصادرات النفطية.

سنوضح من خلال الجدول التالي حجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الغير نفطية:

الجدول رقم (05):حجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للفترة مابين 2015-2020

(مليون دولار)

البيان	البحرين	قطر	السعودية	عمان	الكويت	الإمارات
2015	5.893	3.685	12.358	3.172	1.991	20.357
2016	4.083	...	12.328	2.927	1.671	16.913
2017	3.658	1.705	12.800	4.799	1.878	31.096
2018	3.685	1.535	13.117	6.473	2.047	44.036
2019	4.184	766	7.711	...	1.852	45.962
2020	...	...	...	...	...	...

"فيما يخص النتائج الغير موجودة في الجدول فلم يتم إيجادها في المراجع لذا رفضت الباحثة وضع نتائج غير واقعية"

المصدر: (الشاذلي، وآخرون، 2022، الصفحات 51-52 ، 55 ، 57-58 ، 60)

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهم شريك تجاري للإمارات على مستوى التجارة البينية العربية، حيث بلغت نسبة صادراتها إلى هذه الدول حوالي 59في المائة من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) ونحو 20.7في المائة من إجمالي صادراتها السلعية الإجمالية (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 50)، حيث من الملاحظ وحسب النتائج في الجدول أعلاه أن دولة الإمارات هي أكثر دولة مصدرة في الدول الست حسب مبدأ التجارة البينية، حيث حققت نتائج عالية جدا في سنة 2019 والتي بلغت 45.962 مليون دولار مقارنة بالسنوات الأربعة السابقة لها والتي كانت نتائجها كالتالي: (44.036، 31.096، 16.913، 20.357) مليون دولار.

أما فيما يخص دولة السعودية فقد احتلت المرتبة الثانية في تصدير السلع لدول المتكتلة معها حيث بلغت حوالي 7.7مليار دولار أمريكي (بعد استبعاد النفط) خلال عام 2019، ما نسبته حوالي 54في المائة من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 54)، ويلاحظ من النتائج أن مستوى الصادرات الخاصة بها كان في تزايد مستمر وبنسب متفاوتة خلال الفترة (2015-2018)، أما في سنة 2019 قلت بما يقارب 50 في المئة عن السنة التي سبقتها.

واحتلت دولة عمان المرتبة الثالثة في السنوات الأخيرة ، حيث بلغت نسبة صادراتها إلى هذه الدول حوالي 87.6 في المائة من إجمالي صادراتها للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، بما قيمته نحو 6.5مليار دولار أمريكي (بعد استبعاد الوقود المعدني). تعتبر صادرات الحديد والصلب أهم صاد رات عمان لدول المجلس (الشاذلي، وآخرون،

2022، صفحة 57)، حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن دولة عمان حققت ارتفاع في قيمة الصادرات في سنة 2015 و2017 و2018، ماعدا في 2016 انخفضت وهو ما يلاحظ على صادرات دول المجلس ككل.

أما دولة البحرين فقد احتلت المرتبة الرابعة فيما يخص إجمالي صادرتها لدول مجلس التعاون، حيث بلغت قيمتها (5.893) مليون دولار لسنة 2015، وهي أعلى قيمة حققتها خلال الفترة (2015-2020)، ثم انخفضت في السنتين التي تليها كما يلي (4.083، 3.658) مليون دولار على التوالي، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى ما يقارب (4.184) مليون دولار لسنة 2019. وتتمثل أهم صادرات دول البحرين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن النفيسة، صهارة المعاد، الرماد البركاني، والأحجار الكريمة والشبه كريمة. (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 51).

أما فيما يخص دولة الكويت فقد احتلت المرتبة الخامسة في قيمة صادرات الموجهة لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبلغ حصة صادرات الكويت لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 60.4في المائة من إجمالي صادراتها العربية البينية عام ، 2019وتعتبر الكيماويات العضوية، والمراجل والغلايات،والعربات، أهم صادرات الكويت لهذه الدول، فقد بلغت قيمتها حوالي 198و 188و 175مليون دولار أمريكي على الترتيب عام ،2019مقارنة بنحو 217و 149و 141مليون دولار أمريكي عام (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 60)، حيث يلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة حققتها في قيمة الصادرات خلال سنوات الدراسة هي (2.047) مليون دولار في سنة 2018، وأقل نسبة هي (1.671) سنة 2016، أما في السنوات البقية فقد عرفت زيادة نسبية مقارنة بالسنة المذكورة أخيرا.

أما دولة قطر فقد جاءت هي الأخيرة، فقد عرفت تراجع فظيع في قيمة صادرتها في سنة 2019 والمقدر ب (766) مليون دولار مقارنة بسنة 2018 والتي حقق فيها ما يزيد عن (1500) مليون دولار أمريكي، غلا أنها وفي كل سنة تقل عن السنوات التي قبلها ففي سنة 2017 حققت (1.705) مليون دولار، وفي 2015 (3.685) مليون دولار، وهي أعلى نسبة حققتها خلال سنوات الدراسة.

شكل رقم (03):حجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للفترة مابين 2015-2020

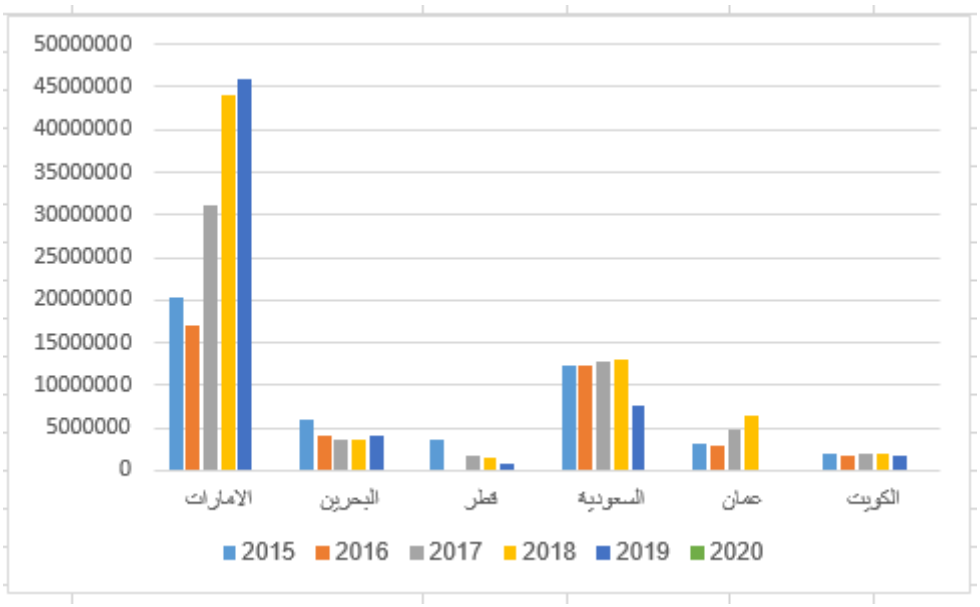

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال هذا التصنيف الذي تطرقنا له سوف نحاول الآن التطرق لتطور حجم صادرات كل دول من دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأعضاء كالتالي:

1 -تطور حجم الصادرات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (06):تطور حجم الصادرات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	البحرين	قطر	الإمارات	عمان	الكويت
2015	5.524.0	1.790.9	10.792.0	1.288.3	1.698.9
2016	4.752.8	1.888.0	12.228.2	870.4	1.870.7
2017	5.854.9	738.2	15.314.3	1.076.8	1.993.6
2018	7.469.7	0.5	13.610.2	1.294.1	2.010.6
2019	7.537.0	0.5	13.732.7	1.305.8	2.128.7
2020	4.904.8	0.0	13.059.6	1.199.6	1.606.8

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (04):تطور حجم الصادرات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020

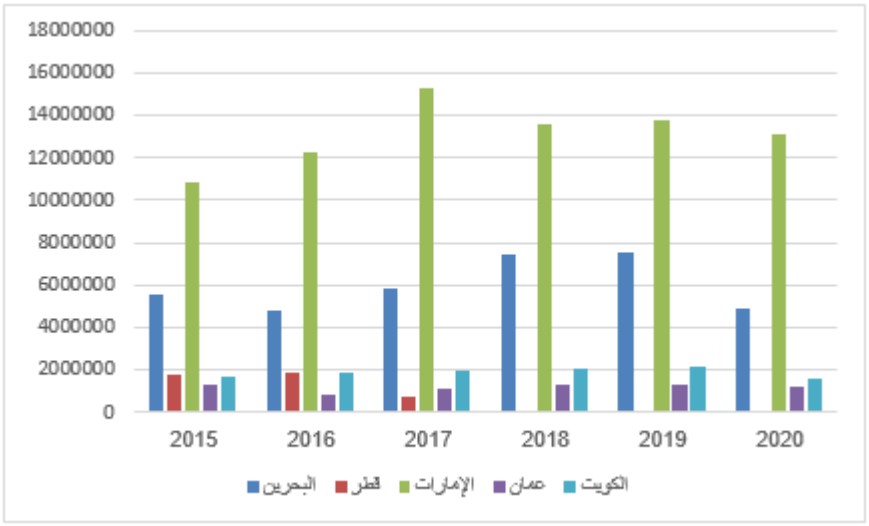

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر الدول المستوردة للسلع السعودية هي دولة الإمارات داخل مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل قيمها أعلى النسب خلال السنوات الست لدراسة فهي شريك اقتصادي أول لسعودية، ثم تليها البحرين، ثم الكويت ثم عمان وأخرها قطر الذي لم تستورد منها في سنة 2020 أي سلعة، كما يلاحظ أيضا أن 2017 هي سنة انتعاش الاقتصاد السعودي من حيث الصادرات، و سنة 2020 هي السنة التي قل فيها التصدير داخلها بسبب جائحة كورونا وبعض الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الدولة لحماية نفسها ومواطنيها.

2 -تطور حجم الصادرات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (07):تطور حجم الصادرات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	البحرين	قطر	السعودية	عمان	الكويت
2015	423.3	2.121.9	3.161.5	9.305.1	1.110.6
2016	379.8	2.105.5	4.968.8	8.724.2	909.4
2017	1.085.5	54.9	7.902.8	7.980.1	2.693.1
2018	1.216.4	55.9	9.362.8	8.535.3	1.424.7
2019	1.232.2	56.6	9.184.5	8.346.3	1.843.2
2020	561.2	0.0	8.382.3	6.703.7	2.002.7

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (05):تطور حجم الصادرات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020

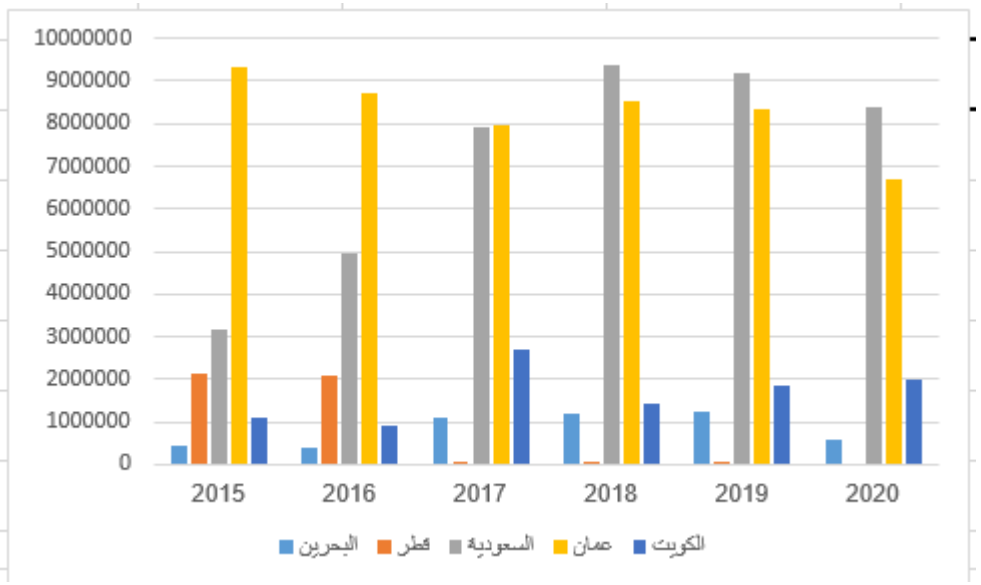

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر الدول المستوردة للسلع الإماراتية هي دولة عمان داخل مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل قيمها أعلى النسب خلال السنوات الست لدراسة فهي شريك اقتصادي أول لدول الإمارات التي تحتل المرتبة الأولى في تصدير السلع من بين دول المجلس، ثم تليها السعودية، ثم قطر لسنتي 2015-2016، وبعدها الكويت والبحرين، إلا أن دولة قطر احتلت المرتبة الثالثة إلا في سنة 2015 و2016 ثم نقص استيرادها لحد ما انعدم في سنة 2020، كما يلاحظ أيضا أن 2018 هي سنة انتعاش الاقتصاد الإماراتي من حيث الصادرات، و سنة 2020 هي السنة التي قل فيها تصدير السلع منها بسبب جائحة كورونا وبعض الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الدولة لحماية نفسها ومواطنيها.

3 -تطور حجم الصادرات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (08):تطور حجم الصادرات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	الإمارات	قطر	السعودية	عمان	الكويت
2015	837.6	305.3	1.304.0	195.9	228.9
2016	727.3	214.4	1.083.0	506.5	189.3
2017	1.073.0	524.2	1.072.4	936.6	459.2
2018	2.705.5	17.5	1.432.9	1.087.1	457.0

420.2	1.152.7	1.342.9	7.6	2.424.4	2019
543.5	538.1	2.128.6	0.0	573.4	2020

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

شكل رقم (06):تطور حجم الصادرات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020

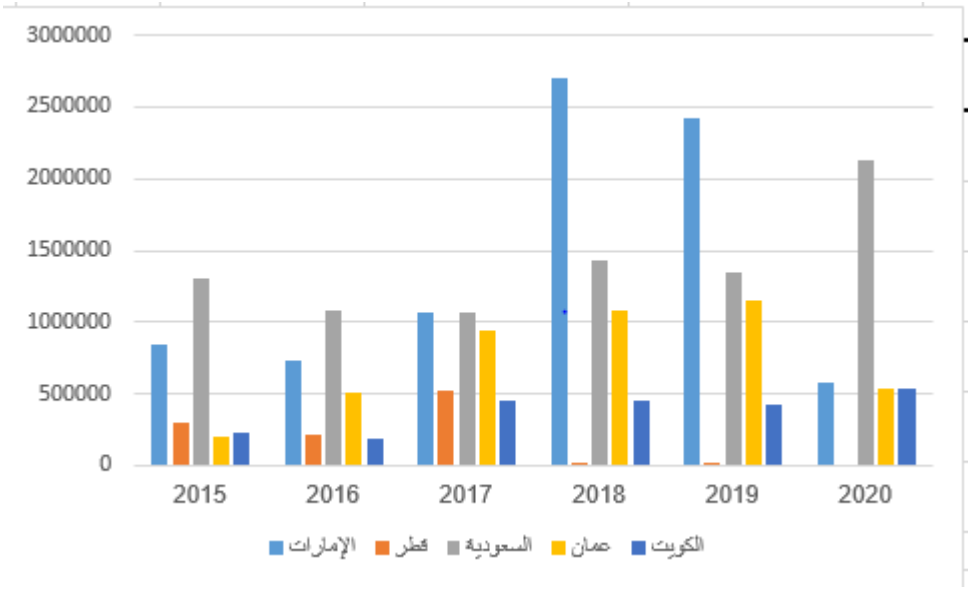

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر الدول المستوردة للسلع البحرينية هي دولة السعودية والإمارات داخل مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل قيمهم أعلى النسب خلال السنوات الست لدراسة، ثم تليها السعودية، ثم قطر لسنوات الثلاث الأولى من الدراسة، وبعدها عمان والكويت، كما أن دولة قطر هنا نقص استيرادها لسنة 2018 و2019 حيث بلغ 17.5 مليون دولار و 7.5 مليون دولار على التوالي لحد ثم انعدم في سنة 2020، كما يلاحظ أيضا أن 2018 هي سنة انتعاش الاقتصاد البحريني من حيث الصادرات، وسنة 2020 هي السنة التي قل فيها استوردا السلع منها بسبب جائحة كورونا وبعض الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الدولة لحماية نفسها ومواطنيها.

4 -تطور حجم الصادرات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (09):تطور حجم الصادرات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

الكويت	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات	البيان
780.5	541.6	1.022.0	416.1	6.612.7	2015

359.5	156.5	637.2	156.1	3.624.4	2016
18.5	63.3	377.9	228.0	400.0	2017
849.6	889.1	0.0	0.0	83.4	2018
811.7	556.1	0.0	0.0	1.075.6	2019
897.8	751.3	0.0	0.0	1.087.0	2020

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

شكل رقم (07):تطور حجم الصادرات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020

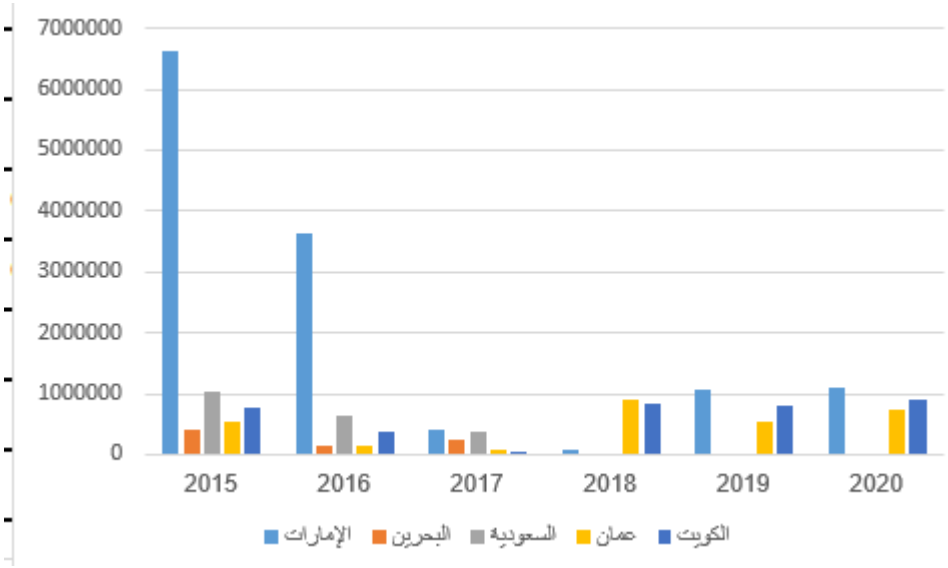

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر الدول المستفادة من تصدير القطري هي دولة الإمارات داخل مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل قيمها أعلى النسب خلال فترة 2015-2020 رغم قلته في 2018 بسبب ظروف اقتصادية واكتفاء الإمارات من دول التي كانت تستوردها منها، ثم تليها السعودية سنة 2015 و2016 وبعدها قلة قيمة استيرادها إلى 377.9 مليون دولار مقارنة بالسنتين السابقتين لها وبعدها انعدم في 2019 و2020، وبعدها الكويت ثم عمان، وأخرها دول البحرين التي هي أيضا لم تصدر لها قطر أي سلعة خلال سنة 2018 و2019 و2020، كما يلاحظ أيضا أن 2015 هي سنة انتعاش الاقتصاد القطري من حيث الصادرات، أما سنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة فقد تأثر اقتصاد هذه الأخيرة وقلة صادراتها وتأثرت بظروف اقتصادية للعالم ككل.

5 -تطور حجم الصادرات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (10):تطور حجم الصادرات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2015	673.2	125.6	1.817.4	301.9	480.7
2016	3.999.0	188.0	764.0	252.9	147.0
2017	4.225.6	104.0	1.231.7	268.8	316.7
2018	2.123.3	146.6	1.641.8	367.8	1.588.6
2019	2.122.7	145.9	1.603.9	1.560.6	366.0
2020	2.122.3	66.3	2.366.6	922.6	336.2

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

شكل رقم (08):تطور حجم الصادرات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020

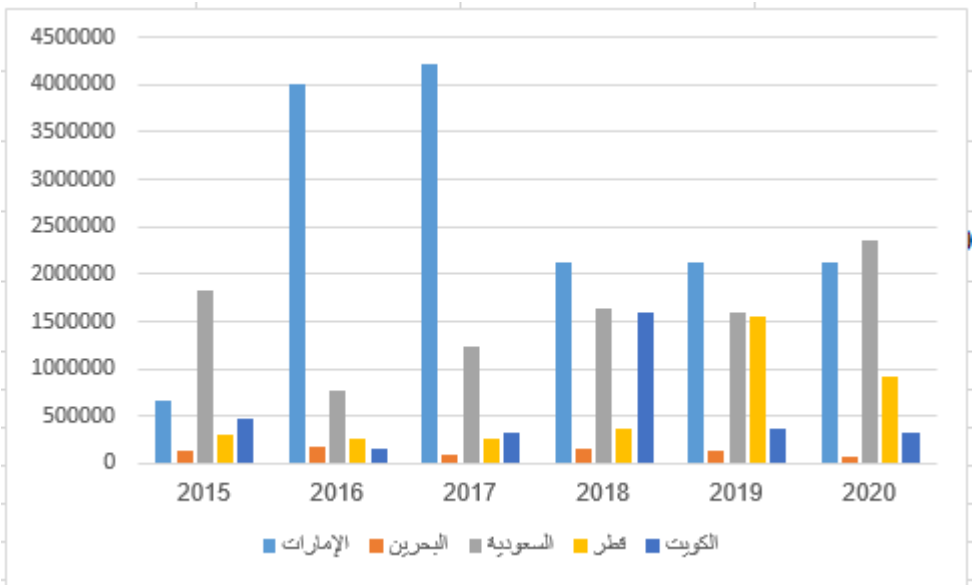

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر الدول المستوردة للسلع دولة عمان حسب متوسط تصدير خلال السنوات الست لدراسة هي الإمارات داخل مجلس التعاون الخليجي حيث تمثل قيمها أعلى النسب، ثم تليها السعودية، ثم الكويت وبعدها قطر خاصة التي زاد استيرادها سنة 2019 و 2020 بنسبة عالية جدا، وأخيرا دول البحرين، كما يلاحظ أيضا أن 2016 و 2017 هي سنة انتعاش الاقتصاد الإماراتي من حيث الصادرات.

6 -تطور حجم الصادرات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (11):تطور حجم الصادرات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	عمان
2015	817.9	117.9	851.9	87.4	237.9
2016	523.3	114.0	422.3	0.0	146.5
2017	604.4	88.2	682.3	385.9	198.9
2018	1.409.0	103.8	388.5	208.3	16.5
2019	1.034.4	105.6	295.5	170.0	16.8
2020	1.051.2	27.3	1.074.3	29.7	32.2

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

شكل رقم (09):تطور حجم الصادرات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020

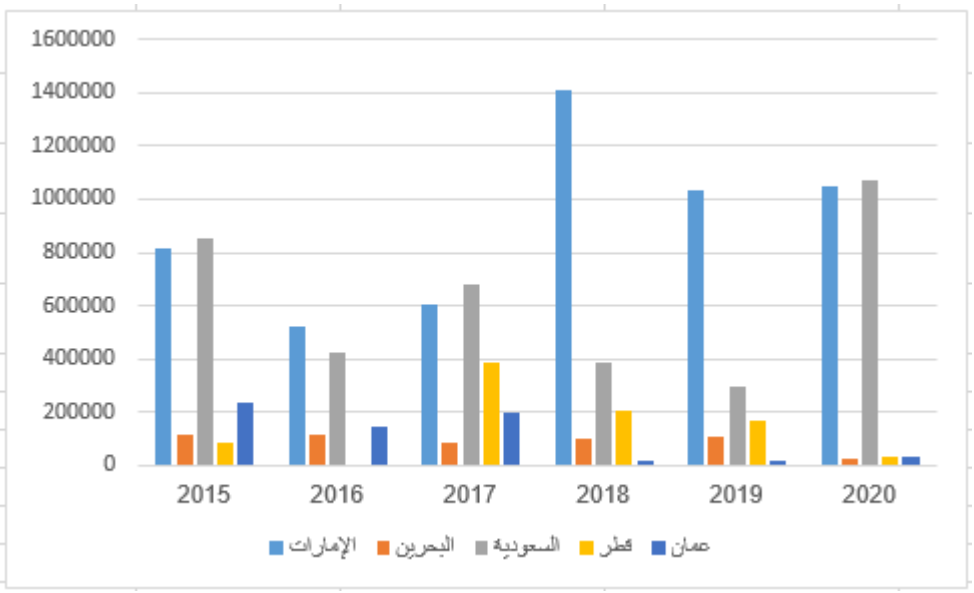

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكثر الدول المستوردة للسلع الكويتية حسب متوسط التصدير لسنوات الست هي دولة الإمارات داخل مجلس التعاون الخليجي، ثم تليها السعودية، ثم البحرين، ثم قطر وأخرها عمان، و يمثل متوسط التصدير لسنة 2020 أقل متوسط مقارنة بالسنوات الخمس السابقة لها، وذلك راجع لظروف التي كان يمر بها العالم ككل بسبب جائحة كورونا وبعض الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الدولة لحماية نفسها ومواطنيها.

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ أن عام 2020، شهد تراجع كبير في أداء التجارة البينية كنتيجة للتأثر بجائحة كوفيد- 19في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول وأثرها على حركة التجارة البينية العربية. الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض ملموس في قيمة التجارة العربية البينية في عام2020.

المطلب الثالث: تطور حجم الواردات لدول مجلس التعاون للفترة ما بين2015-2020

سوف نحاول في هذا المبحث التطرق لتطور حجم واردات كل دول من دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأعضاء كالتالي:

1 -تطور حجم الواردات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (12):تطور حجم الواردات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	البحرين	قطر	الإمارات	عمان	الكويت
2015	4.221.8	1.124.5	4.291.5	1.092.4	1.583.0
2016	6.405.4	3.741.7	2.654.8	1.137.4	1.522.0
2017	4.635.0	775.7	9.915.4	1.150.7	1.835.1
2018	3.090.6	15.0	10.373.8	1.228.4	1.853.1
2019	3.112.3	0.1	9.508.6	1.243.2	2.695.8
2020	755.2	0.0	6.068.6	680.0	1.605.3

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (10):تطور حجم الواردات لدولة السعودية للفترة ما بين 2015-2020

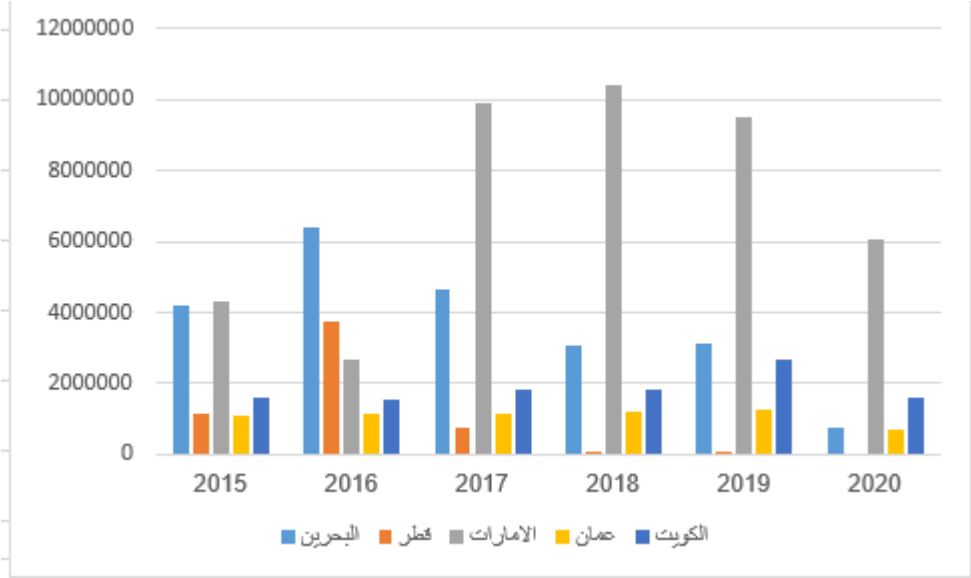

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن دولة السعودية تستورد أكثر سلعها من دولة الإمارات، ثم تليها دولة البحرين، الكويت، قطر ثم البحرين، حيث نلاحظ ان استيرادها من دولة قطر قلة خلال 2018 و2019 وانعدم في 2020، وذلك بسبب أزمة التي بدأت في يونيو 2017 وغلق المعابر البرية بين الدولتين بالإضافة إلى جائحة كورونا، إلا أن الدولتين اتفقت (اتفاق العلا) وأعادت فتح أبوابها في 2021 مع اتخاذ بعض الإجراءات والاحترازات.

2 -تطور حجم الواردات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (13):تطور حجم الواردات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	البحرين	قطر	السعودية	عمان	الكويت
2015	474.7	2.0541	8.976.4	6.035.6	2.988.5
2016	420.8	2.315.4	7.954.8	8.402.0	2.798.0
2017	1.144.8	100.0	8.754.9	10.381.9	2.929.7
2018	1.289.4	59.2	11.984.6	11.287.4	2.570.2
2019	1.198.4	14.8	12.116.4	11.422.9	2.629.3
2020	594.8	0.4	8.885.2	8.925.9	2.758.8

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (11):تطور حجم الواردات لدولة الإمارات للفترة ما بين 2015-2020

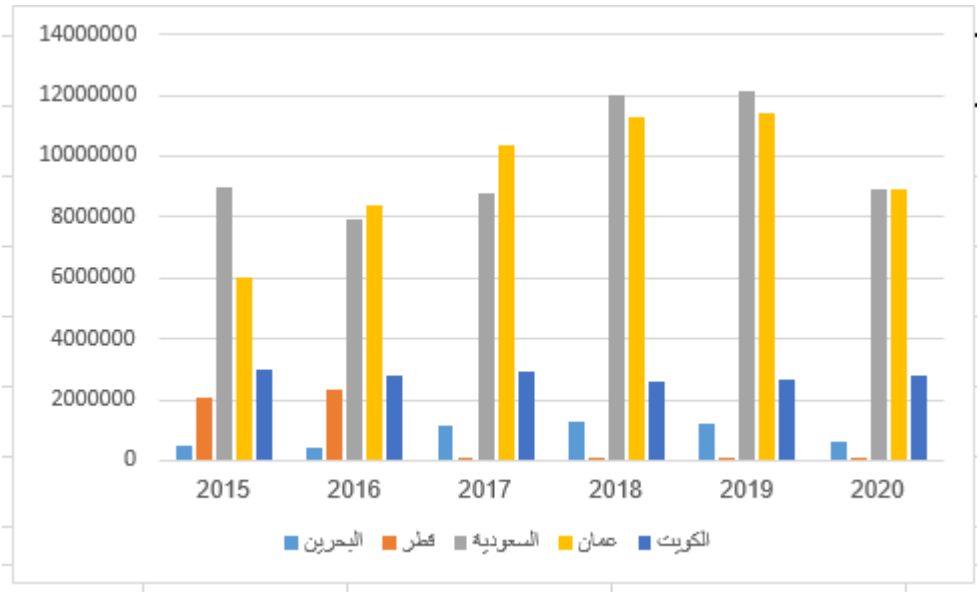

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن دولة الإمارات تستورد أكثر سلعها من دولة السعودية وعمان، ثم تليها دولة الكويت، البحرين ثم قطر، حيث نلاحظ ان استيرادها من دولة قطر قل جدا خلال 2017 إلى 2020، وذلك بسبب أزمة التي بدأت في يونيو 2017 وغلق المعابر البرية بين الدولتين وكذا تدابير التي اتخذتها دولة الإمارات ومنعها لسفن التي تحمل علم الدولة القطرية من الدخول لموانئها ومنع سفنها من الدخول للموانئ القطرية بالإضافة إلى جائحة كورونا، إلا أن الدولتين تنازلت عن بعض الإجراءات والقرارات خاصة بعد ما ربح قطر للقضية التي قدمتها لمنظمة التجارة العالمية أمام الإمارات.

3 -تطور حجم الواردات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (14):تطور حجم الواردات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	الإمارات	قطر	السعودية	عمان	الكويت
2015	960.9	335.8	1.993.1	215.5	416.7
2016	800.0	234.4	1.361.1	356.1	307.0
2017	935.8	258.1	1.394.5	414.0	303.6
2018	3.142.8	9.7	1.526.5	266.2	284.8
2019	2.983.6	0.0	1.543.3	269.4	291.3

2020	1.149.2	0.1	1.683.7	351.5	396.5

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (12):تطور حجم الواردات لدولة البحرين للفترة ما بين 2015-2020

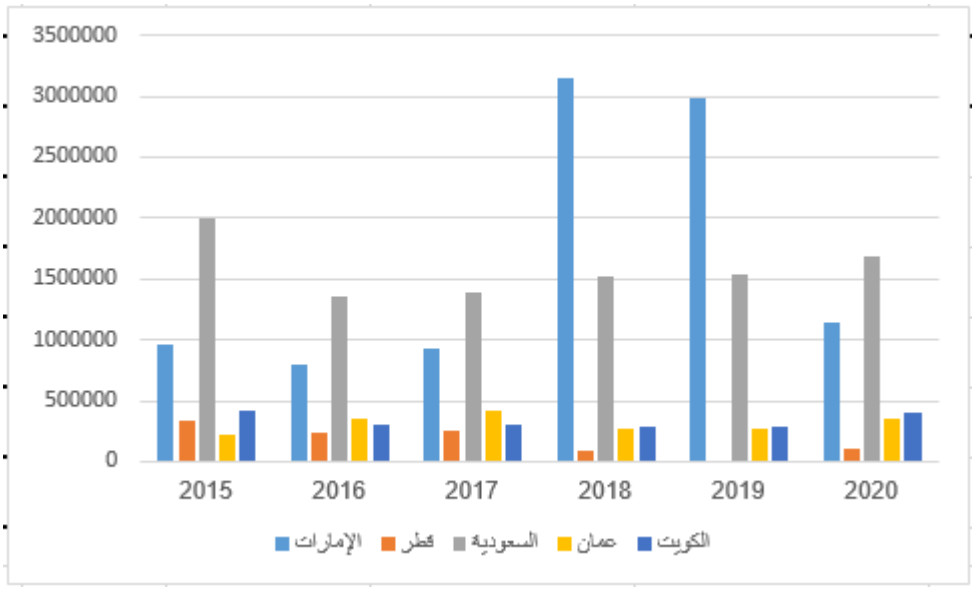

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن دولة البحرين تستورد أكثر سلعها من دولة السعودية والإمارات، ثم تليها دولة الكويت، عمان ثم قطر، حيث يلاحظ أن البحرين هي الدولة الوحيدة التي كان استيرادها لمن الدول جميعا متفاوت خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب أنها من أكثر الدول التي تستورد السلع التي تحتاجها فقط حتى ولو كانت من دول الأعضاء.

4 -تطور حجم الواردات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (15):تطور حجم الواردات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت
2015	4.373.9	457.7	470.4	475.3	104.1
2016	4.002.1	172.4	322.4	760.7	94.0
2017	11.4	102.1	180.5	66.9	52.0
2018	0.0	0.0	5.3	877.7	72.5

74.2	888.3	5.3	0.0	0.0	2019
24.2	946.6	0.0	0.0	0.2	2020

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (13):تطور حجم الواردات لدولة قطر للفترة ما بين 2015-2020

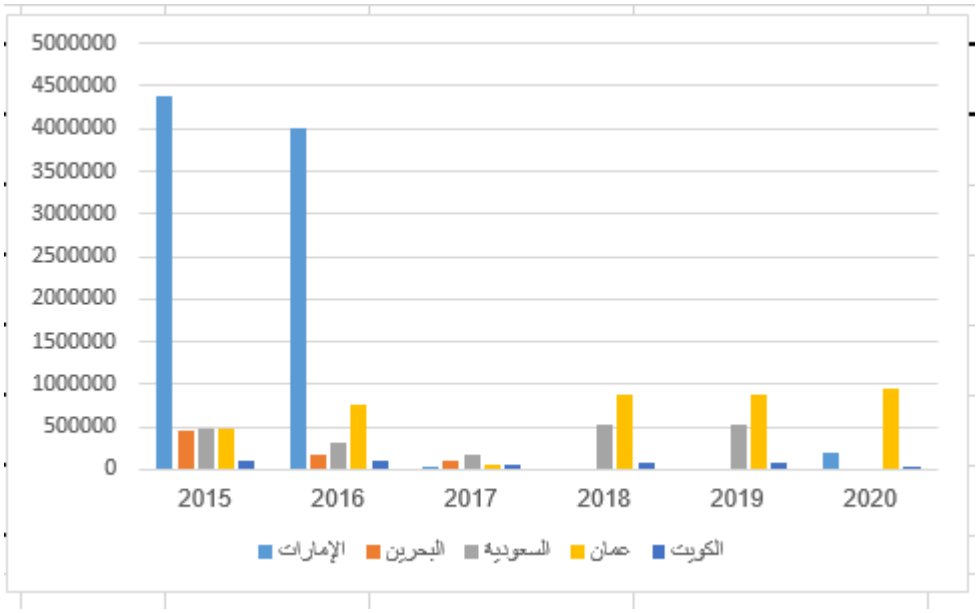

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن واردات دولة قطر في السنوات الأخيرة (2017-2020) قلت بدرجة كبيرة ، إلى أن أكبر شريك اقتصادي لها هي دول الإمارات حيث تعتبر أول مصدر لها ثم تليها عمان وبعدها السعودية والبحرين والكويت، كما يلاحظ أن قطر هي أكثر دول التي قلت وارداتها من الدول الأعضاء خلال سنة 2017 إلى 2020 بسبب الأزمة الخليجية وكذا جائحة كورونا سنة 2020.

5 -تطور حجم الواردات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (16):تطور حجم الواردات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2015	6.460.5	138.2	1.172.5	304.7	245.9
2016	10.417.0	204.0	1.098.9	381.5	213.0
2017	3.848.8	136.0	1.331.6	357.7	227.0

250.9	982.2	1.713.6	121.9	3.210.0	2018
356.6	1.004.9	1.732.4	122.7	3.251.8	2019
208.7	613.1	1.869.8	112.1	4.972.7	2020

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (14):تطور حجم الواردات لدولة عمان للفترة ما بين 2015-2020

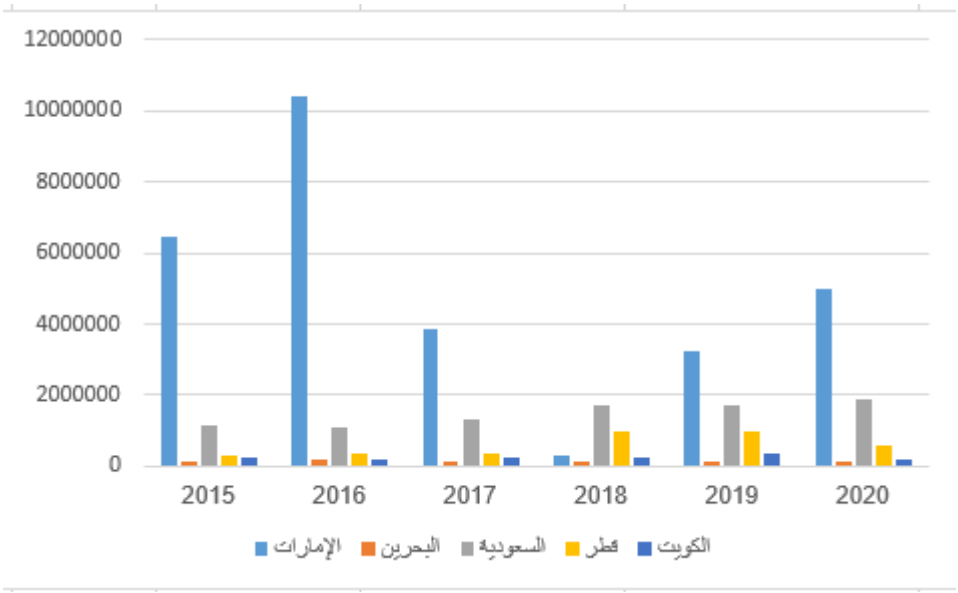

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أكثر واردات دولة عمان قادمة من الإمارات حيث تعتبر هذه الأخيرة الشريك الاقتصادي الأول والداعم لها، ثم تليها السعودية وبعدها قطر، وأخيرا الكويت وبحرين بقيم قليلة جدا في سنوات 2015-2020.

6 -تطور حجم الواردات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020

الجدول رقم (17):تطور حجم الواردات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020

(مليون دولار أمريكي)

عمان	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	البيان
241.7	170.4	483.2	62.1	691.4	2015
444.3	160.2	436.0	55.0	575.6	2016

27.3	0.0	439.6	135.9	1.023.8	2017
326.8	17.5	411.8	110.0	1.917.5	2018
17.7	293.1	416.3	110.7	1.742.5	2019
37.6	235.9	417.4	70.5	1.853.4	2020

المصدر: (صندوق النقد العربي)لسنة 2016 و 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم (15):تطور حجم الواردات لدولة الكويت للفترة ما بين 2015-2020

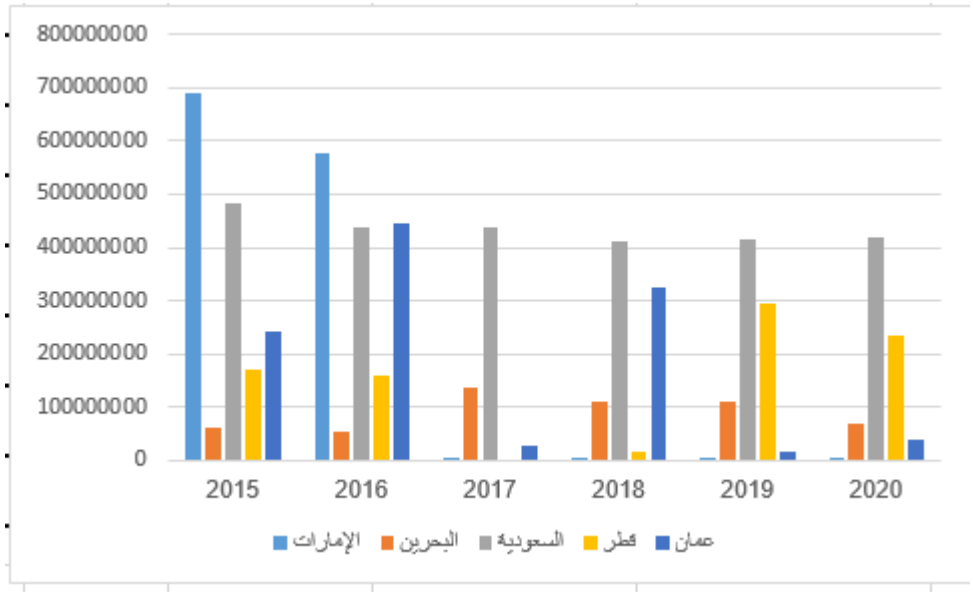

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

تعتبر دولة الإمارات أكثر دول الموردة للسلع لدولة الكويت خلال سنة 2015 و 2016، ثم تليها دولة السعودية خلال نفس الفترة، ثم دولة عمان، البحرين وأخيرا قطر، أما في سنة 2017 فقد قل تصدير الإمارات لهذه الدولة بالسلع إلا أن انعدم في سنة 2020، الأمر نفسه مع دولة عمان، إلا أن واردات دولة السعودية ودولة قطر تضاعفت خلال سنة 2017 إلى 2020، أما الحرين فقد حافظت على مستوى توريدها خلال سنوات الدراسة.

المطلب الرابع: دور التكتلات الاقتصادية في تنمية التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال ما تم التطرق له حول قيم ونسب التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من صادرات و واردات وكذا الميزان التجاري لهذه الدول سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كيفية مساهمة التكتل الاقتصادي أو بالأحرى تأسيس مجلس التعاون الخليجي على تطور اقتصاديات هذه الدول من خلال وجهة نظر بعض الدراسات ووجهة نظر الباحثة:

حيث يرى (معاوي، 2021-2022) تؤثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها في المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريفة الجمركية الموحدة، كذلك تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال زيادة المنافسة بين الدول المتكتلة. فنجد ان التكتلات الاقتصادية تؤثر على التجارة الدولية في اتجاهين:

- ✓ الاتجاه الأول: يتمثل في أثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الاستاتيكية من حرية التجارة. تتمثل هذه المكاسب في زيادة التخصص الكفء للموارد وتتأثر سلبيا بقيام التكتلات الاقتصادية، وذلك عن طريق تحويل التجارة مع الدول الخارجية عن نطاق التكتل، وبالتالي تحد التكتلات الاقتصادية من مزايا التخصص وتقسيم العمل الناجمة عن حرية التجارة الدولية.
- ✓ الاتجاه الثاني: فيتمثل في أثر التكتلات الاقتصادية على المكاسب الديناميكية من قيام حرية التجارة، وتتمثل هذه المكاسب في توسيع السوق وز يادة المنافسة وإتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة والتي تؤدي زيادة مستوى الرفاهية الداخلية في التجارة.

وهذا نفسه ما ارتأته (الوافي، 2006-2007) في خلق التجارة حيث أنها ركزت على الأثر النافع الناشئ عن الاتحاد الجمركي، وذلك بنقل إنتاج لسلع من مصدر عالي التكلفة الى مصدر اقل تكلفة من أحد الأعضاء أي نقل الإنتاج من البلد ذو النفقة الأعلى الى البلد ذو النفقة الأقل وبالتالي الاقتراب أو التطابق مع التوزيع الأمثل للإنتاج في ظل حرية التجارة

كما ترى (بورنان، 2020-2021) فإنه يتم تقسيم دور التكتلات الاقتصادية في التجارة البينية بين الدول الأعضاء على أساس مدى مساهمته في خلق التجارة أي تحويل المنتج من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكتل لإحلال جزء من الإنتاج المحلي للبلد العضو بالتكتل بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأعضاء معه، أو مساهمته في تحويل التجارة من منتج أكثر كفاءة لكنه خارج التكتل إلى أخر داخل التكتل لكنه اقل كفاءة إلا أنها تخفض في بعض الأحيان من الرفاهية الاقتصادية لكن في أغلبها تعزز الرفاه وتقويه. ومنه فإنه يتوصل 'لا ان للتكتل الاقتصادي دور إيجابي في توسيع ونجاح التجارة البينية للدول الأعضاء فهو يصنع أثر موجبا وصافي لخلق وتحويل التجارة التي تصنع رفاهية اقتصادية واجتماعية للعام قبل الخاص.

أما فيما يخص وجهة نظر الباحثة فإنها تتفق مع وجهات النظر السابقة، فبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد ساعدت نشأت المجلس بدرجة كبرى في تحرير التجارة حيث ألغت القيود الجمركية على دخول سلع وخروجها أي أنه وفر حرية التجارة بالشكل المناسب كما أنه لعب دورا كبيرا في توحيد سياسات التجارة وجعل المنطقة أكثر أمننا باعتبار أن ضعف اقتصاد أي دول من الدول الأعضاء يعتبر ضعف لهذه الأخيرة ككل، كما أن أي تهديد أمني يضر بالمنطقة ككل، بالإضافة الدول الست أصبحت تركز على استيراد السلع والمنتجات المصنعة داخل البلدان الأعضاء حتى وإن

كانت تملكها فهي تسعى لتحقيق رفاهية اقتصادية بين شعوب هذه الدول، وكذا تخصص السلعي في بعض المنتجات بين دولتين أو ثلاث فنجد مثلا:

- ✓ هيكل صادرات دولة الإمارات إلى دول مجلس تعاون الخليجي لسنة 2015-2020: يتمثل في الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها ، والمراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها ، والمفاعلات النووية، اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية . (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 51)
- ✓ هيكل صادرات دولة البحرين إلى دول مجلس تعاون الخليجي لسنة 2015-2020: يتمثل في اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية ، المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني وكذلك الألمنيوم ومصنوعاته. (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 52)
- ✓ هيكل صادرات دولة السعودية إلى دول مجلس تعاون الخليجي لسنة 2015-2020: يتمثل في البلاستيك والمواد المصنوعة منه ، منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني، الكيماويات العضوية. (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 55)
- ✓ هيكل صادرات دولة عمان إلى دول مجلس تعاون الخليجي لسنة 2015-2020: يتمثل في الحديد والصلب، العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدراجة) والقطاع المصنوعة منها، الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 57)
- ✓ هيكل صادرات دولة قطر إلى دول مجلس تعاون الخليجي لسنة 2015-2020: يتمثل في البواخر والمراكب والهياكل الطافية ، المراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها ، والمفاعلات النووية وكذلك العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدراجة) والقطاع المصنوعة منها. (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 58)
- ✓ هيكل صادرات دولة الكويت إلى دول مجلس تعاون الخليجي لسنة 2015-2020: يتمثل في الكيماويات العضوية، المراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها ، والمفاعلات النووية وكذلك العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدراجة) والقطاع المصنوعة منها. (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 60)

كما سبق أن قلنا فإن معظم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي لأعضائه لا تتشابه حيث تحاول هذه الدول التخصص في صادرات لتتمكن من تحقيق نشاط تجاري داخلها وهذا ما نص عليه التكتل القائم بينهم.

خلاصة الفصل:

يعد مجلس التعاون الخليجي تجربة ناجحة رغم كل الصعوبات التي واجهت طريقه إلا انه تمكن من إنجاح تجربته على الصعيد الدولي، فقد استطاع هذا الأخير ان يشكل قوة اقتصادية مهمة، وناجحة طيلة ثلاثين سنة ماضية، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل الى نهاية غايتها، فهو اندماج بين دول تربط شعوبها اللغة والثقافة والعادات والتاريخ. الأمر الذي زاد من قوتها في مواجهة التحديات الخارجية خاصة تلك التي تفرضها التكتلات الأوروبية والأسيوية، بالإضافة إلى الحفاظ على ثرواتها وأمن منطقتها وبناء مستقبل زاهر لها.

وحتى لو تعدد نماذج الاندماجات الاقتصادية عبر العالم، يبقي نموذج مجلس التعاون الخليجي بارزا، رغم الأزمة الخليجية التي عان منها في سنوات الأربع الأخيرة من الدراسة، ومن خلاله وفي هذا الفصل نوضح النتائج التالية:

- ✓ تسارع دول الخليج التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من إنشاء منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الإتحاد النقدي والعملة الموحدة..
- ✓ الدول الأعضاء في المجلس تتاجر في السلع فيما بينها أكثر من الدول الأخرى خارج المجلس.
- ✓ إزالة القيود الجمركية بين دول الاتحاد تسهل عمليات التبادل التجاري مرور السلع والخدمات مما تعزز انتعاش التجارة ما بين الدول الأعضاء.
- ✓ تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- ✓ توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- ✓ محاولة التغلب على الأزمة التي حدثت بين دول الأعضاء والنجاح في ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فنجد أهم ما حققه هذا التكتل هو تحقيق رفاهية اقتصادية وارتفاع مداخيل الدول الأعضاء.

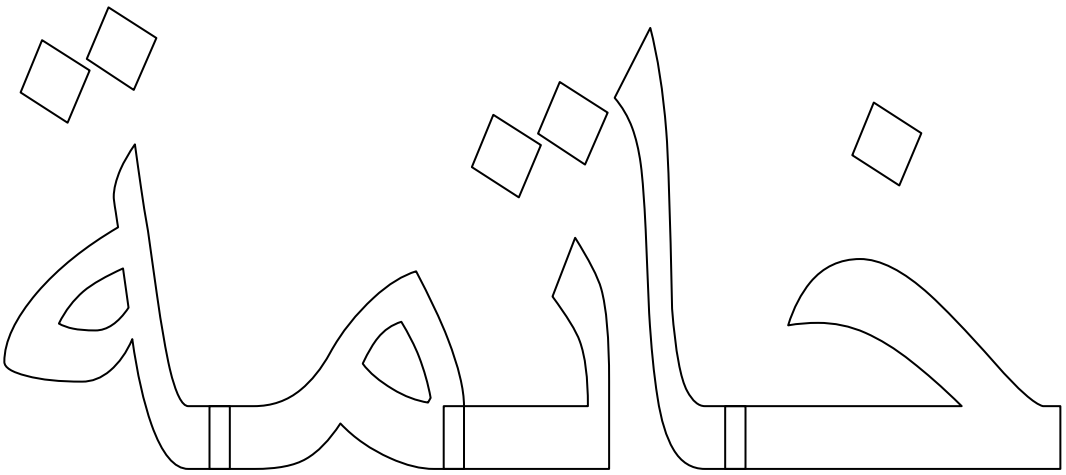
خاتمة

خاتمة:

كان التكتل الاقتصادي مجرد انفتاح اتجاه السلع بصيغته التقليدية، لكن أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات، العمالة، حركة تنقل رأس المال وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة الى جانب تفعيل تكتلات اقتصادية قائمة سابقا، بعدما أدركت دول العالم انو من الضروري التعاون فيما بينها من أجل مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكتل وغيرها،

حيث يعتبر هدف الدول الرئيسي من إنشاء تكتلات اقتصادية هو تعميق علاقات التعاون والشراكة بينها بما يسمح برفع معدلات نموها، وهو ما ينعكس إيجابا على حصة التجارة البينية لها بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية، وتتأثر التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية بالتغيرات الاقتصادية العالمية، ومن خلال هذا العمل تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ أهم أهداف نشأة دول مجلس التعاون الخليجي هي تحقيق التنمية والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وكذلك وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.
- ✓ من بين أهم الصعوبات التي تواجه مسيرة التكتلات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي هي اعتمادهم المفرط على قطاع النفط خاصة في ظل التوجه العالمي لمجال الطاقات المتجددة، وكذا التبعية الاقتصادية باعتبارها مصدرة للنفط ومستوردة للسلع الغذائية والاستهلاكية.
- ✓ تذبذب في قيمة التبادل التجاري والميزان التجاري خلال فترة الدراسة حيث كانت أعلى قيمة في 2018 وأقلها سنة 2020 بسبب تأثيرات جائحة كورونا.
- ✓ تعتبر دولة الإمارات أكثر محرك للتجارة البينة العربية داخل التعاون.
- ✓ ترتيب الدول حسب تصديرها للسلع مع الدول المتكتلة معها كالتالي: الإمارات أولا، ثم السعودية، عمان، البحرين ثم الكويت وأخيرا قطر.
- ✓ يعاني المجلس بعض المشاكل في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة بسبب الأزمة الخليجية التي حدثت بين دولة السعودية والإمارات وقطر.
- ✓ تسارع دول الخليج التطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من إنشاء منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الإتحاد النقدي والعملة الموحدة.

- ✓ تمت إزالة القيود الجمركية بين دول الاتحاد تسهل عمليات التبادل التجاري مرور السلع والخدمات مما تعزز انتعاش التجارة ما بين الدول الأعضاء.

أما توصيات التي تقدمها الباحثة:

- تشجيع الإنفتاح على التجارة العربية البينية من خلال دعم التصدير بين الدول الأعضاء ووضع تسهيلات قانونية وسياسية بين الدول.
- فتح باب النقاشات بين الدول الأعضاء لطرح الآراء والأفكار الجديدة للمساهمة في نجاح التكتل الاقتصادي.
- وضع سياسات واضحة تبين طرق المعاملات وكذا السعي لتوحيد العملة التجارية.
- تكثيف الأبحاث حول متغيرات الدراسة وتوجيه الدراسات القادمة لربط متغيرات الدراسة بمتغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحات
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الرسوم البيانية	
المقدمة العامة	
تمهيد	ب
إشكالية البحث	ت
الدراسات السابقة	ت-خ
متغيرات وفرضيات الدراسة	د
منهجية الدراسة	ذ
تصميم البحث	ذ
أهمية الدراسة	ل
خطة مختصرة للدراسة	ر
الفصل الأول: التجارة العربية البينية والتكتلات الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التجارة العربية البينية	11-03
المطلب الأول: تعريف التجارة البينية وآليات تطويرها	05-03
المطلب الثاني : أهداف التجارة العربية البينية ودوافعها	07-05
المطلب الثالث: العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية	09-07

المطلب الرابع: معوقات تنمية التجارة العربية البينية	11-09
المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية	15-9
المطلب الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية	12-11
المطلب الثاني: مراحل (أشكال) التكتل الاقتصادي	14-12
المطلب الثالث: عوامل (شروط) نجاح عملية التكتلات وأهم التكتلات الاقتصادية في العالم	17-15
المطلب الرابع: دوافع ومزايا التكتل الاقتصادي وعوائقه	20-17
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: مجلس التعاون الخليجي	
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية مجلس التعاون الخليجي	31-24
المطلب الأول: تعريف ونشأة مجلس التعاون الخليجي وأهدافه	26-24
المطلب الثاني: أجهزة مجلس التعاون الخليجي والبنيان الاقتصادي لمجلس التعاون	29-27
المطلب الثالث: العوامل المشجعة على نجاح التكتل الاقتصادي الخليجي	30-29
المطلب الرابع: الضغوطات والمعوقات التي تواجه مسيرة التكتلات الاقتصادية	31-30
المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية في تنمية التجارة البينية العربية في مجلس التعاون الخليجي	50-31
المطلب الأول: حجم التبادل التجاري والميزان التجاري السلعي لدول مجلس للفترة مابين 2015-2020	32-31
المطلب الثاني: تطور حجم الصادرات لدول مجلس التعاون للفترة ما بين 2015-2020	42-32
المطلب الثالث: تطور حجم الواردات لدول مجلس التعاون للفترة ما بين 2015-2020	48-42
المطلب الرابع: دور التكتلات الاقتصادية في تنمية التجارة البينية العربية في مجلس التعاون الخليجي	50-48
خلاصة الفصل	51

خاتمة عامة	
خاتمة	54-53

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

كتب:

- ✓ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2022). *التقرير السنوي ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021*. عمان.
- ✓ صندوق النقد العربي. *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. أبو ظبي.
- ✓ علي توفيق الصادق. (2016). *التكامل الاقتصادي العربي*. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- ✓ علي عبد العال نشأت. (2012). *الإستثمار والترابط الإقتصادي الدولي*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- ✓ عياد عباس جلول. (2009). *مستقبل الاندماج الاقتصادي العربي في ضوء إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى*. الدار البيضاء: منشورات عالم التربية.

المقالات:

- ✓ أحمد الشاذلي، محمد عدوي، عبد الناصر أحمد، جمال قاسم، كريم زايدي، محمد إسماعيل، وآخرون. (2022). التجارة العربية البينية : الواقع والتحديات، والآفاق المستقبلية. *دراسات اقتصادية* (97).
- ✓ العياشي زرزار، و محمد مداحي. (2014). فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية "أزمة الديون السيادية الأوربية نموذجا". *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ، 02* (01)، 184-207.
- ✓ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2022). *التقرير السنوي ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021*. عمان.
- ✓ بشير بن عيشي، و عمار بن عيشي. (2014). تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 02* (02)، 121-154.
- ✓ تفالي بن يونس، و أحمد صافي. (2021). محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة (2004-2018). *مجلة المالية والأسواق ، 08* (01)، 445-464.

- ✓ جابر فرقاطي، و عبد الباقي روابح. (2021). اثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة البينية _حالة جماعة التنمية للجنوب الافريقي سادك-. *مجلة الباحث الاقتصادي ، 09* (02)، 367-384.

- ✓ حدة رايس. (2012). دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة المملكة العربية السعودية). *مجلة العلوم الانسانية* (28/27)، 55-68.

- ✓ زهية لموشي. (2018). واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر. *مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المحلية المستدامة- ، 06* (02)، 188-207.

- ✓ صالح طالم. (2016). التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها علىبعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي. *مجلة المعيار* (16)، 312-329.

- ✓ صالح طالم. (2015). تحليل واقع تدفقات التجارة العربية البينية للمنتجات الصناعية في إطار التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1998-2010). *مجلة المعيار ، 06* (02)، 250-260.

- ✓ عز الدين بو حبل. (2017). التجارة العربية البينية بين المعطيات الاقليمية والإملاءات الدولية. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 04* (01)، 78-98.

- ✓ عقبة عبد اللاوي، و اعمر عزاوي. (2013). ظاهرة التكتلات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الرأسمالية دراسة تحليلة لأثر التكتلات كقوة ممانعة وكمعبر للتدويل. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، 06* (02)، 77-95.

- ✓ عمر حساني. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول". *مجلة المالية والأسواق ، 06* (01)، 127-145.

- ✓ فطيمة حمزة. (2022). التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية. *مجلة العلوم الانسانية ، 22* (02)، 422-440.

- ✓ لخضر بن علية. (2019). التجارة الالكترونية كأداة لتفعيل مسار التجارة البينية العربية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 05* (02)، 328-345.

- ✓ محسن ثامر، و زهير عبيدة. (2021). مستقبل التجارة العربية البينية بين الواقع والمأمول. *مجلة المنهل الاقتصادي ، 04* (01)، 451-468.

- ✓ محمد زيدان، و محمد يعقوبي. (2013). تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية –دراسة حالة: الميركوسور، الأسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى–. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، 04* (04)، 170-189.

- ✓ هند لبيض. (2022). دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي. *مجلة القانون والعلوم البينية ، 01* (02)، 50-67.

مذكرات:

- ✓ آسيا الوافي. (2006-2007). التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. *رسالة ماجستير* . الجزائر، تخصص: اقتصاد دولي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

- ✓ الحاج حنيش. (2008-2009). التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية. *أطروحة دكتوراه* . الجزائر، فرع التخطيط الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

- ✓ السعيد بوشول. (2009/2008). واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه. *أطروحة ماجستير* . الجزائر، تخصص: تجارة دولية، قسم: علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- ✓ أمال دردور، و مسعودة بلعويرة. (2020/2019). مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التقلبات النفطية. *مذكرة ماستر* . الجزائر، تخصص: اقتصاد دولي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–.

- ✓ بلقاسم طراد. (2013/2012). التجارة العربية البنية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. *رسالة ماجستير* . الجزائر، تخصص: اقتصاد دولي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

- ✓ شوقي معاوي. (2021-2022). أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 2011-2020). *مذكرة ماستر* . الجزائر، تخصص: اقتصاد دولي، قسم: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

- ✓ عائشة صغيرو. (2020/2019). دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي (2011-2014). *مذكرة ماستر* . الجزائر، تخصص: اقتصاد دولي، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بوضياف المسيلة.

- ✓ عبد الرحمان روابح. (2012-2013). حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010). *أطروحة ماجستير* . الجزائر، تخصص: اقتصاد دولي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

- ✓ عبير وفيق شفيق. (2020). دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من القضايا الاقليمية (الحرب العراقية الايرانية- احتلال العراق للكويت أنموذجا). *أطروحة دكتوراه* . العراق، تخصص: التاريخ الحديث، قسم: التاريخ، كلية التربية بن رشد، جامعة بغداد.

- ✓ كفية قسميوري. (2015-2016). التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة-اليونان خلال الفترة 2015/2008-. *مذكرة ماستر* . الجزائر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-.

- ✓ مجدة بورنان. (2020-2021). دور اغلتكتلات الاقتصادية في تعزيز التجارة البينية (دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الأسيان" للفترة 2000-2019). *مذكرة ماستر* . الجزائر، تخصص: اقتصاد دولي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

- ✓ محمد محمد عيسى محمود. (2010/2009). التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية). *أطروحة دكتوراه* . الجزائر، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة دالي ابراهيم.

المواقع:

- ✓ أسماء سعد الدين. (24 مارس, 2022). *المرسال*. تاريخ الاسترداد 27 ماي, 2023، من https://www.almrsal.com/post/317466

الملاحق

الملحق رقم (01): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة 2015

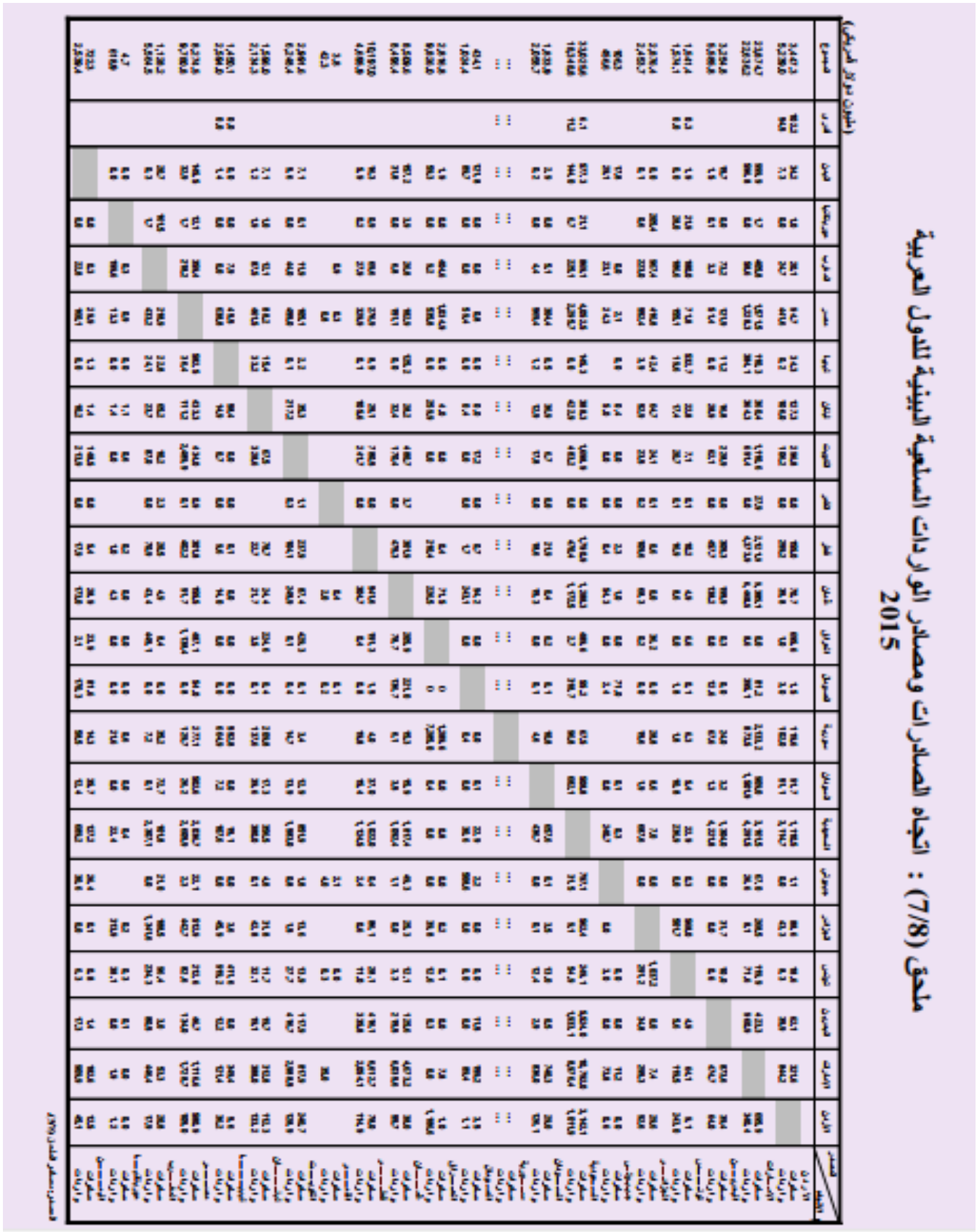

الملحق رقم (02): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2016

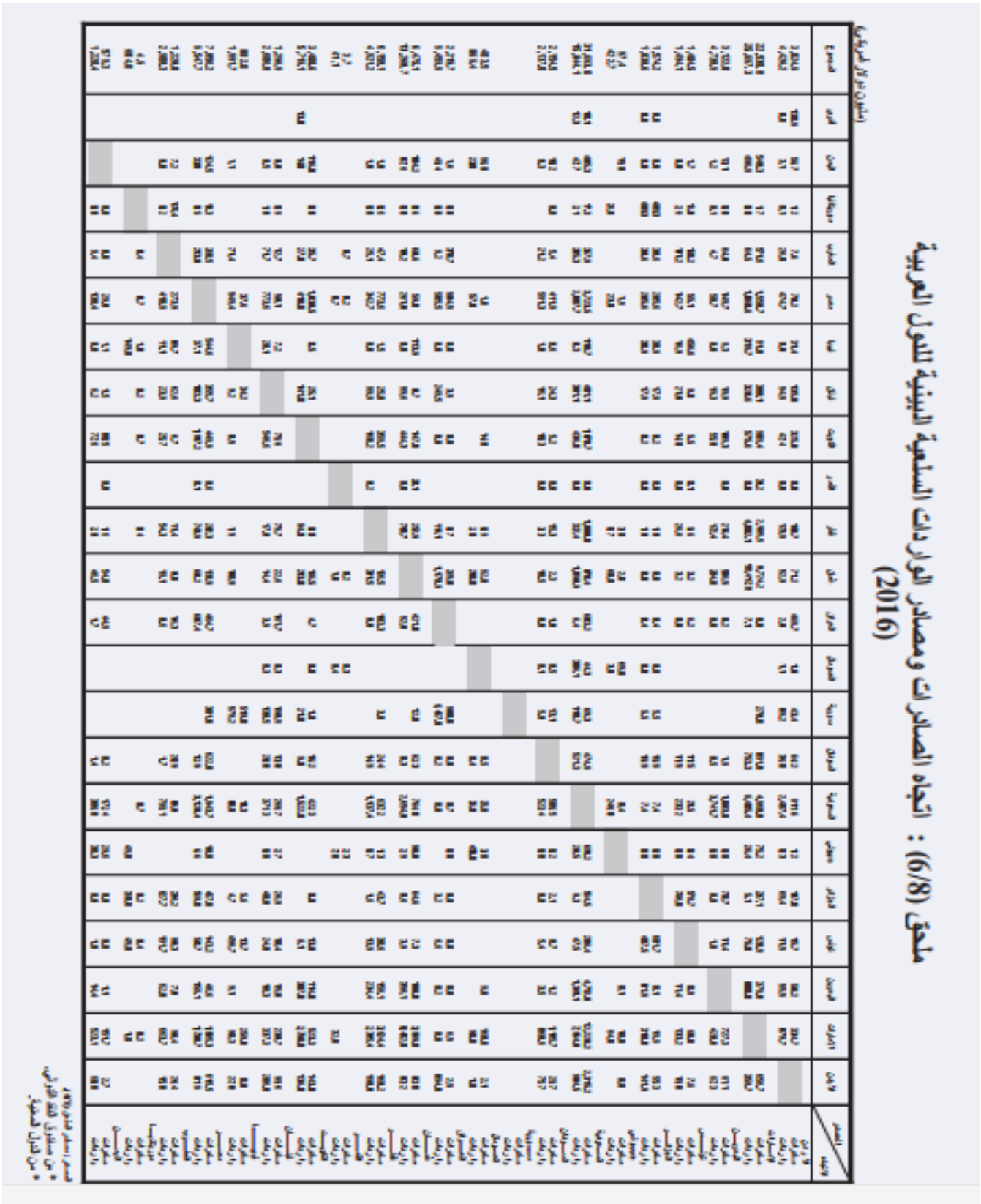

الملحق رقم (03): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2017

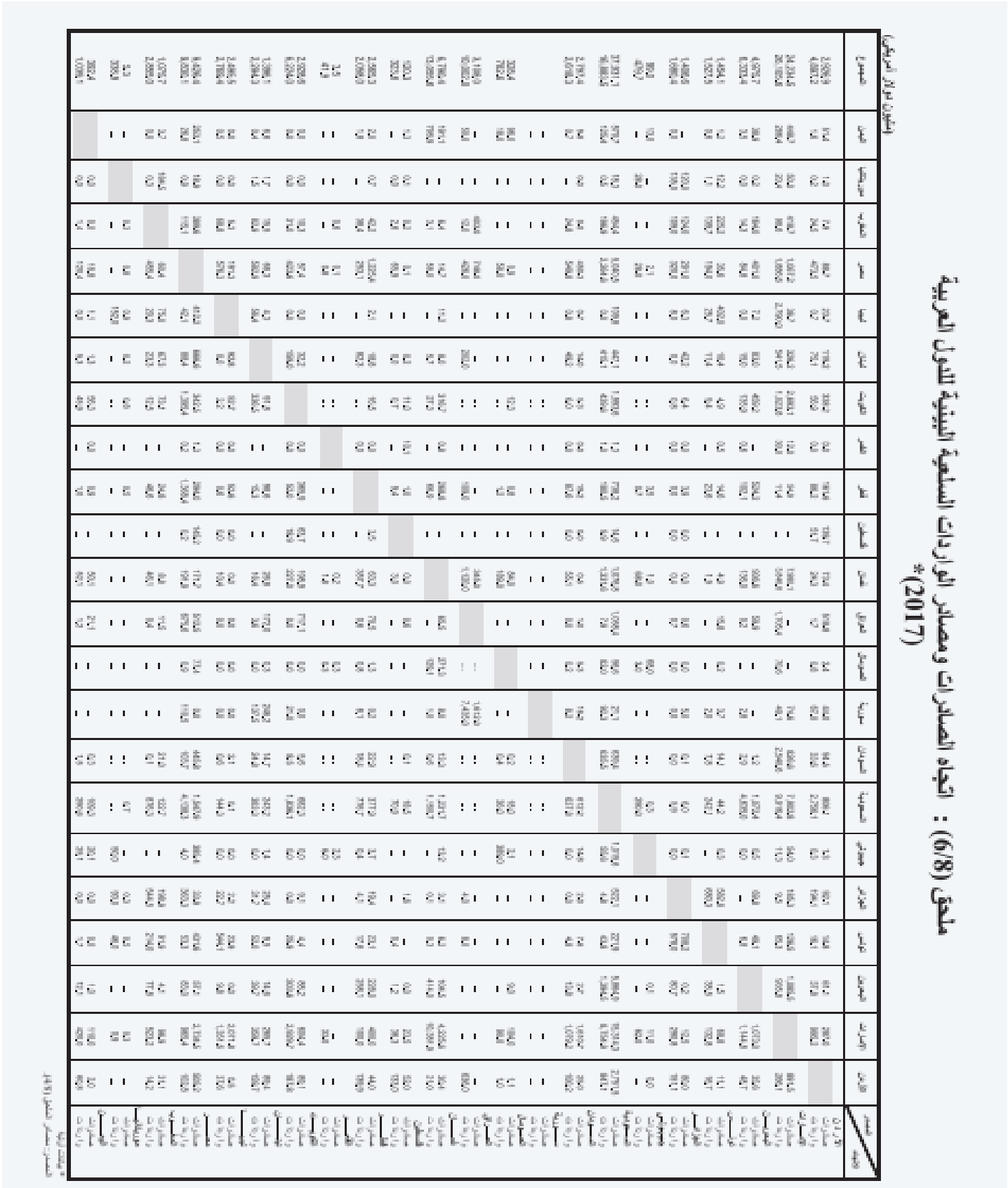

الملحق رقم (04): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2018

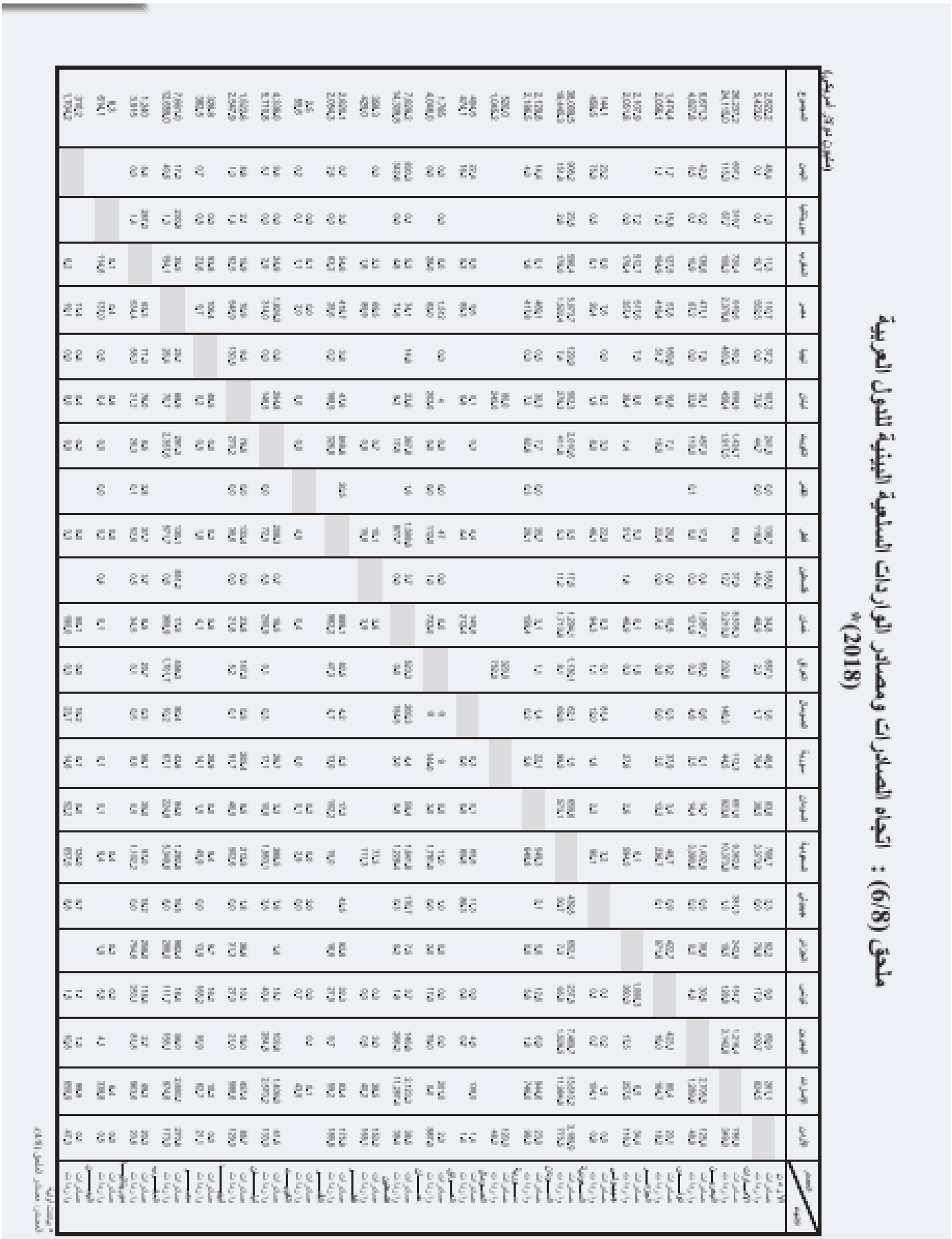

ملحق (6/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2018)*

الملحق رقم (05): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2019

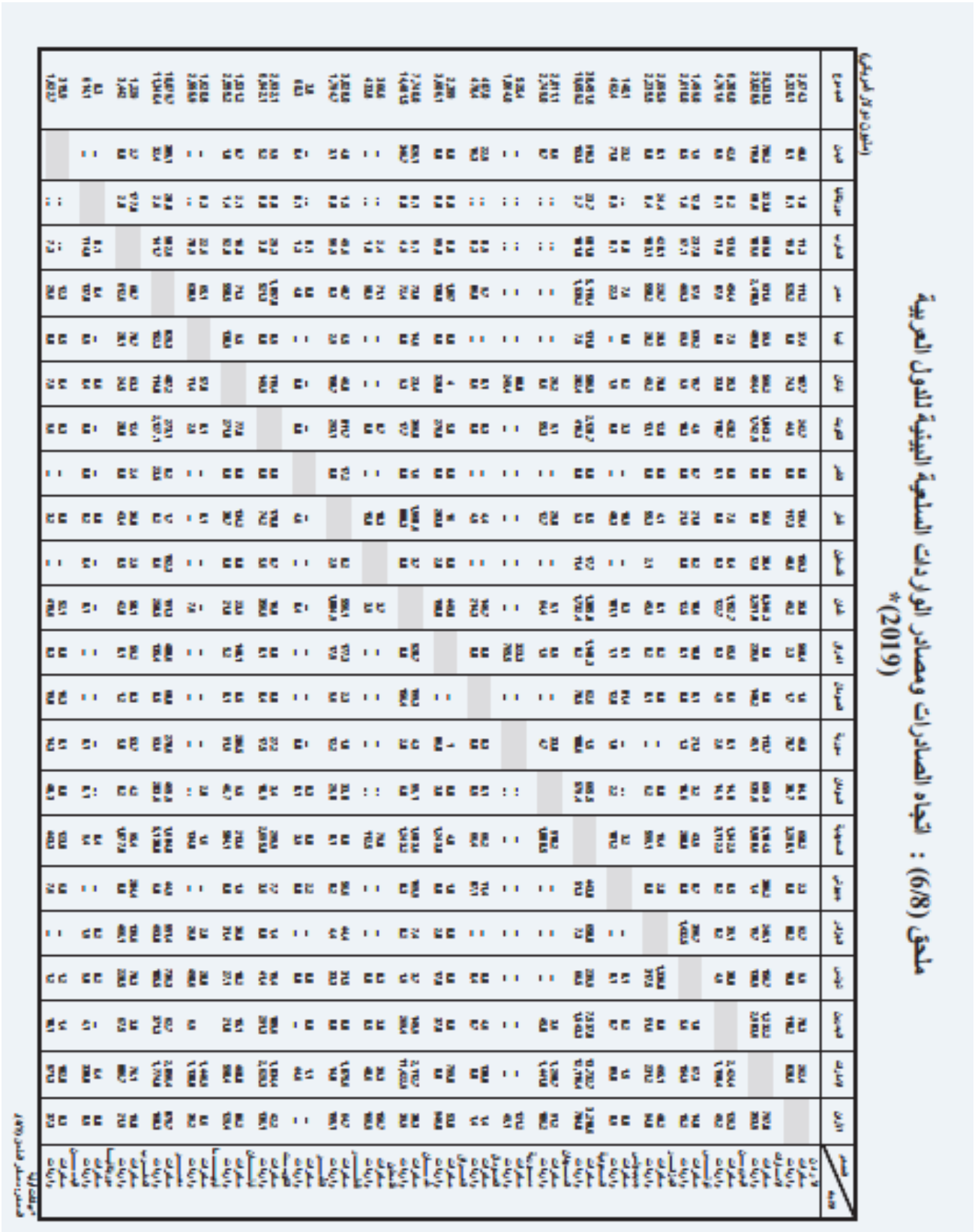

الملحق رقم (06): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية لسنة2020

ملحق (6/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2020)*

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الوجهة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		28.1 631.1	65.1 13.4	6.8 14.0	91.7 134.8	0.8 0.0	812.4 2,165.2	55.5 43.4	41.3 44.8	2.2 1.2	636.6 616	57.7 87.8	152.1 30.3	198.7 35.9	236.5 51.1	77.8 73.0	39.1 5.2	12.1.8 396.3	13.6 39.3	1.1 0.0	75.8 6.4	2,84 2.8 4,02 3.2
الإمارات	3 73.6 4 34.6		561.2 1,14 6.2	132.1 76.5	376.8 456.6	18.6 1.4	8,3 83.3 8,8 66.6	953.5 1,113.3	1 22.8 41.7	– –	– 1,21 7.5	6,783.2 4,87 2.3	38.4 19.8	8.8 8.2	2,88 2.7 1,85 3.4	43.3 2.5	184.8 5.1	1,28 3.7 1,43 8.8	38.6 15 6.6	399.8 5.1	1,83 8.3 18 1.3	24,3 12.7 21,8 11.9
البحرين	34.7 35.6	57 3.4 59 4.8		11.2 1.8	36.8 8.1	5.9	3,1 28.6 788.2	8.5 3.8	3.4 3.8	0.8 2.8	16.8 8.1	53 8.1 11 2.1	.. ..	– –	5 43.5 78.5	– –	3.8 6.8	9.4 12.3	11 5.3 6.3	8.1	18.8 3.2	4,32 2.3 1,07 1.7
تونس	28.8 71.8	61.8 12 5.5	1.4 11.2		294.9 186.6	0.4 0.8	27.4 286.9	2.2 17.8	7.8 1.3	0.1 0.8	18.1 0.8	12.8 0.8	8.2 0.8	33.5 16.8	4.4 13.4	0.8 0.8	447.4 97.8	92.8 28 6.1	28 2.3 9 7.8	18.2 1.1	2.8 0.8	1,20 1.0 1,73 2.9
الجزائر	83.1 18 5.8	73.4 24 6.3	8.8 75.4	84 0.4 21 9.7		13.2 0.8	73.8 535.9	0.8 0.8	– –	0.8 0.1	8.2 1.1	9.3 7 5.2	.. 2.6	8.7 42.6	11.2 5.2	0.8 2 3.1	93.5 5.8	16 7.8 53 6.4	44 5.8 15 3.8	37.5 8.7	8.7 0.1	1,88 3.2 2,03 6.4
جيبوتي	0.8 0.8	0.5 0.8	0.2 0.7	0.1 0.1	– –		3.2 18 1.2	53.1 0.8	– –	0.8 1.8	0.1 1.1	0.3 8 5.3	.. ..	16.2 46.3	3.3 0.8	– –	0.8 ..	0.8 28.3	0.8 0.1	.. 0.8	11.2 65.7	96.1 40 7.3
السعودية	1,80 4.2 1,22 3.8	13,85 9.6 8,88 5.3	4,0 84.8 1,0 83.7	16 9.2 83.2	531.4 2.8	80 3.1 38.5	8.3 19 5.1	63 5.5 25 9.1	8.3 1 8.7	46.7 68.8	95 7.6 16.5	1,19 9.8 1,08 9.8	24.1 8.7	– –	1,08 6.8 4 17.4	3.8 0.1	11 6.6 22 1.8	4,88 7.4 2,25 1.1	41 1.8 16 6.1	25.5 8.1	9 73.8 17 6.8	32,4 23.9 17,5 24.0
السودان	54.2 85.8	71 8.1 1,81 1.1	23.5 8.2	3.8 21.8	– 0.8	– –	25 8.8 39 1.8	– –	6 1.8 3.8	– 0.1	– –	7.8 3 8.3	.. ..	1 08.8 17.3	18.8 5.8	4 1.8 3.8	1.8 ..	58 5.5 41 5.8	– 1.4	.. ..	15.5 28.8	1,91 1.1 2,16 6.3
سورية	– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –		– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –	– –	0.0 0.0
الصومال	1.4 1.4	78.8 8.8	4.8 8.7	8.8 8.4	– –	11.4 87.1	44.2 36.4	8.1 8.5	8.3 8.8	8.8	8.8	8 8.7 9 4.3	.. ..	4.4 4.5	8.3 8.8	8.1 8.8	.. ..	8.7 58.8	8.8 8.3	.. ..	13.8 16.3	2 8.4 2 6.4
العراق	1,61 6 3,66 4.0	88 1.8 8.8	6.0 8.8	6.0 24.8	6.0 8.8	6.0 8.8	9.0 1,3 98.8	6.0 8.8	6.0 1 86.8	6.0 0.0		32.8.0 8 7.8	6.0 8.8	33.0 48.8	6.0 1 1 7.8	3.8 27 4.8	6.0 8.8	23 4.8 58 7.8	6.0 9.8	6.0 8.8	6.0 8.8	1,8 48.8 1,8 48.8
العمان	19.8 28.3	2,1 33.3 8,0 25.8	66.3 39 1.5	3.7 4.8	13.5 ..	26 4.3 8.8	2,3 66.8 68 8.8	27 2.3 95.5	5.4 3.5	0.8 3.1	4.1 44 7	76.3 8 8.8	.. ..	8 33.6 94 6.8	3 8.3 37.8	10.2 2 8.3	18.3 2 8.3	7 9.8 53 4	2 1.8 9.1	4 5.8 ..	4 5.8 ..	7,07 4.8 11,8 65.5
فلسطين	1 26.1 1 79.8	57.8 32.2	8.3 3.7	.. 8.2	4.8 –	– –	34.8 77.2	8.8 –	– –	1.8 –	1.8 –	1.4 2.4		13.3 5.8	11.5 8.8	8.8 ..	8.8 ..	8.8 78.8	8.8 8.1	8.8 ..	1.8 –	36 0.9 37 8.8
القدس	53.7 1 38.1	1,88 7.8 8.4	– 8.1	39.4 38.2	33.8 2.4	15.8 –	– –	38.3 25.3	8.3 1 1.8	4.3 3.8	43.5 38.8	76 1.3 61 3.1	.. 8.4	8 57.8 2 35.8	2 8.5 –	9.8 –	3 4.5 17 2.1	43.8 1.8	8.4 8.4	1.5 8.8	7.8 3.2	3,11 2.4 1,31 8.8
القصير	– –	1.2 34.2	8.8 –	8.8 8.8	– –	1.2 8.8	8.8 3.8	8.3 8.1	– –	– –	– –	– 8.4	.. ..	– 4.8	– 8.8	.. ..	.. ..	8.8 4.8	8.1 1.3	.. 8.1	.. 8.4	2.8 4 8.8
الكويت	11.8 86.8	1,89 1.2 2,78 8.8	27.3 39 6.5	1.4 23.4	1.8 1.8	.. 8.3	1,8 74.3 1,8 85.3	4.8 5.8	8.3 1 3.7	8.8 1.8	78.1 1.1	2 8.7 28 8.7	8.8 2.5	33.2 24.2		1.4 3.8	1.4 2.8	8.8 36 8.8	2.8 1 1.8	8.8 8.8	8.4 7.5	2,32 3.8 5,03 8.2
لبنان	1 83.1 1 86.8	46 8.8 35 4.1	28.4 8.8	12.8 4.8	18.8 46.2	8.5 –	28 1.8 23 4.8	15.2 3.4	2 44.8 1 13.8	8.8 8.8	10 3.2 3.8	5 4.8 1 8.8	.. ..	1 78.8 1.8	7 8.8 –	1 3.8 –	14.1 5 1.8	18 8.3 21 2.8	2 8.8 2 1.8	8.8 8.1	11.7 8.4	1,07 8.8 1,17 8.7
ليبيا	8.1 28.8	31 4.1 89 2.2	.. 8.1	4.8 38 7.1	8.8 21.1	– ·	8.4 18 5.7	8.8 –	– –	– –	– –	– 8.8	.. ..	8.8 –	8.8 –	12.4 8.8		14.1 58 4.1	4.8 9 5.8	8.1 ..	– –	35 1.8 2,01 6.8
مصر	5 38.8 1 1 8.8	2,85 3.8 1,28 8.8	13 1.8 21 3.3	25 4.2 88.8	48 1.2 17 8.5	8.8 5.1	1,4 88.3 3,8 17.8	43 7.8 14 3.5	2 8 7.7 7 2.2	8.8 5.7	48 3.5 33 5.8	18 1.7 31 8.2	14 7.3 8.8	2 3 8.3 1,88 8.8	2 3 8.3 1,88 8.8	37 5.8 11 8.4	88 8.8 35.8		41 7.4 14 4.8	3 8.4 1.8	3 8 4.8 43.7	8,83 8.4 8,86 1.4
المغرب	2 8.8 2,88 5	32.1 91 1.4	33.3 88.8	88.8 28 4.4	1 33.8 43 3.3	24 8.8 8.8	87.4 86 7.8	5.3 8.2	4 7.8 2.4	8.8 8.8	8.8 8.8	4 8.2 2 8.2	8.8 8.8	33.8 75.8	11.3 21.8	4 7.8 2 8.3	87.8 13.7	88.8 58 2.8		18 4.8 1 9.8	3.8 8.8	1,28 5 2,98 6
موريتانيا	8.8 8.3	8.2 34 8.8	– 8.1	8.4 18 2.2	8.5 38.3	– 8.8	8.4 8.3	8.8 8.8	– 8.8	– 8.8	8.8 8.8	1.2 8.2	.. 8.8	8.8 8.3	8.8 8.8	8.1 1.8	8.8 8.8	1.7 9.2	3.2 7 8.1		– 8.8	7.8 48 1.8
اليمن	23.8 –	78.8 88 8.8	– –	1.8 ..	5.3 –	– –	85.8 48 8.8	6.8 2.8	8.3 –	16.1 –	8.3 –	11 8.8 2.8	.. ..	8.2 –	1.7 –	1.8 ..	8.8 ..	43.8 12.4	8.1 –	.. ..		38 6.8 1,38 7.8

(..) أقل من نصف الوحدة.
* بيانات أولية.
المصدر: صندوق النقد العربي (AMF).

الملحق رقم (07): تصريح شرفي خاص بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد : سلامة وفاء .....

الصفة: طالب [*] أستاذ باحث [ ] باحث دائم [ ]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204489368 الصادرة بتاريخ: 2019.04.01

المسجل بكلية: **العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** قسم: **العلوم الاقتصادية**

تخصص: اقتصاد دولي .....

والمكلف بإنجاز أعمال بحث:مذكرة التخرج [ ] مذكرة ماستر [*] مذكرة ماجستير [ ]

أطروحة دكتوراه [ ]

تحت عنوان : دور السياسات الاقتصادية في تنمية التجارة العربية البينية دراسة حالة دول مجلس تعاون الخليج العربي خلال 2000-2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2023.06.08 .....

إمضاء المعني بالأمر